

أحكام الأحوال الشخصية

لفيد السامية من المصريين

Handwritten text, possibly a signature or name, appearing as "Handwritten text".

Handwritten text, possibly a signature or name, appearing as "Handwritten text".

جَامِعَةُ الدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ
مَقَرُّ الدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْعَالِيَةِ

Aḥkām

أحكام الأحوال الشخصية

لغية السامعين من المصريين

المَجْمُوعُ الْخَامِسُ

في

موانع الزواج

(٢)

الكلهوت - القرب - الزنا

القتل - الخطف

محاضرات ألقاها

الدكتور شفيق شحاتة

[على طلبة قسم الدراسات القانونية]

٣٥ - المانع الثالث : الكهنوت أو الترهيب

١ - الكهنوت

٤٤٣ - المصادر المسيحية الأولى - يقول بولس الرسول في رسالته

الأولى إلى أهل كورنثس (٧ : ٢٥ و ٢٦) : « وأما البتولية فليس عندى فيها وصية من الرب ، لكنى أفيدكم فيها مشورة بما أن الرب رحيم أن أكون أميناً ، فأظن أن هذا حسن لأجل الضرورة الحاضرة ، إنه حسن للانسان أن يكون هكذا » . وهو يقول فى موضع آخر من هذه الرسالة (٣٢ - ٣٣) : « إني أريد أن تكونوا بلا هم ، فإن الغير المتزوج يهتم فيما للرب كيف يرضى الرب . وأما المتزوج فيهتم فيما للعالم كيف يرضى امرأته ، فهو منقسم » .

وظاهر هذه النصوص أن حالة عدم الزواج فى رأى بولس الرسول ليست مفروضة ، ولكنها حالة مندوب إليها لمن يريد أن يتفرغ لأمور الدين - ذلك أن المتزوج موزع بين أمور الدنيا وأمور الدين . على أنه ليس فى هذا كله أمر صريح يقضى بمنع رجال الدين من الزواج ، لا بل إن بولس الرسول يقول هو نفسه فى رسالته الأولى إلى تيموثاوس (٣ : ١ - ٥) : « إن كان أحد يرغب فى الأسقفية ... فينبئني أن يكون بغير عيب ، رجل امرأة واحدة ... يحسن تدبير بيته ويضبط أبنائه فى الخضوع بكل عفاف ، فإنه إن كان أحد لا يعرف أن يدير بيته ، فكيف يعتنى بكنيسة الله » . وواضح من هذا النص أن الأسقف وهو الذى بلغ أعلى مراتب الكهنوت قد يكون زوجاً لامرأة ، بل هو مكلف بأن يسوس أمور الكنيسة كما يسوس أمور بيته^(١) .

(١) بلاخا أن كل ما يشترطه بولس هو ألا يكون زوجاً لأكثر من امرأة واحدة . =

(RECAP)

2274
87725
311

v'5
٥٦٢

٤٤٤ — وفي القرن الثالث تقول « السفلية » (راجع العدد ١٨ من هذا المؤلف) إنه « يليق بالأسقف أن يكون زوجاً لامرأة واحدة » .

ثم نجيء « القواعد الكنسية » (راجع العدد ١٨ ، فيما تقدم) في القرن الرابع فتقرر « أن من تزوج أرملة أو مطلقة أو عاهراً أو جارية أو عمة لا يجوز له أن يكون أسقفاً أو قساً أو شماساً أو أن يشغل وظيفة ما في سلك رجال الكنيسة » .

وواضح من هذه النصوص أن لا تعارض بين حالة الكهنوت وحالة الزواج ، وكل ما تضمنه هذه النصوص من قيود يحول دون زواج الكاهن بعد زواجه الأول أو يحول دون زواج الكاهن ببعض طوائف معينة من النساء .

لا بل إن « القواعد الكنسية » قد أمرت الأساقفة والقساوسة المتزوجين بعدم ترك زوجاتهم بسبب الدين ، وهم إذا فعلوا أنزلت بهم العقوبات الكنسية وأخرجوا من سلك الكهنوت . (القاعدة السادسة من القواعد الكنسية) .

وقد ورد هذا القيد أيضاً بالنسبة إلى من يريد أن يصبح شماساً ، والشماس في أدنى مرتبة من مراتب الكهنوت . (رسالة بولس إلى تيموثاؤس ، ٣ : ١٢) . وقد استقر الفقه المسيحي على تفسير هذا القيد بحيث يفيد أنه ليس للأسقف أو لغيره من رجال الكهنوت أن يتزوج بامرأة ثانية بعد وفاة زوجته الأولى أو بعد انفصاله عنها لسبب من الأسباب (راجع في ذلك : Dictionnaire de Droit Canonique, V^e Cérbat des clercs, col. 150) .

ويقول في ذلك جرجس فيلوتاؤس عرض في تطبيقه على المجموع الصفوي (ص ٣١ — الحاشية ٢) : « ... بل امرأة واحدة ، ومن المعلوم أن المسيحيين لا يتزوجون إلا واحدة فليس قصده كما ظن البعض من أنه لا يجتمع بين نساء كما كانت عادة اليهود واليونانيين آنئذ بل قصد بذلك أنه لا يتزوج غير امرأة فإن ماتت قضى بقية أيامه بدون زيجة . . . وهكذا ورد في الباب الثالث من السفلية أن يكون قد صار بلائاً لامرأة واحدة وبهم لأهل بيته جيداً » .

٤٤٥ — على أن القاعدة الخامسة من « القواعد الكنسية » قد تضمنت الإشارة الأولى إلى مانع الكهنوت عند ما قررت أن للقراء والمرتلين أن يتزوجوا إذا شاءوا . أما الشمامسة وأما القساوسة غير المتزوجين فليس لهم أن يتزوجوا بعد أن يكونوا قد رسموا .

وتجىء بعد ذلك مجموعة « المراسيم الرسولية » ويرجع تاريخها إلى منهل القرن الخامس ، فتقرر أن الأساقفة والقساوسة والشمامسة يجب ألا يكونوا قد تزوجوا بأكثر من امرأة واحدة ، سواء أكانت الزوجة الأخرى على قيد الحياة أم متوفاة ، وهم لا يجوز لهم بعد رسمهم أن يتزوجوا ، إذا لم يكونوا قد تزوجوا من قبل ؛ أو أن يتزوجوا بأمرأة أخرى إذا كان قد سبق لهم الزواج . وكذلك المرثلون والقراء يجب ألا يكونوا قد تزوجوا بأكثر من امرأة واحدة . ولكنهم إذا لم يكن قد سبق لهم الزواج ، يستطيعون أن يتزوجوا بعد رسمهم .

هذا هو المبدأ الأول لفكرة مانع الكهنوت ، وبعقضى هذه النصوص أن من سبق له أن أصبح شماساً أو قسيساً يتمتع عليه بعد ذلك أن يعقد زواجا بأية امرأة . على أن المانع مقصور على الشمامسة والقساوسة والأساقفة . أما من كان في رتبة أدنى من رتبة الشماس ، فلا حائل يحول دون زواجه « ولا حائل يحول دون ترقيقه إلى رتبة أعلى ، بعد زواجه هذا .

٤٤٦ — قرارات المجمع الأولي — وقد عرض مجمع أنقرة الذي انعقد في سنة ٣٤٤ لهذا المانع ، فقرر (القاعدة المباشرة) أن للشماس أن يتزوج إذا كان قد احتفظ عند رسمه بحق الزواج . أما إذا لم يكن قد احتفظ لنفسه بهذا الحق فإنه لو تزوج أخرج من سلك الكهنوت .

وكذلك قضى مجمع القيصرية الجديدة الذى انعقد ما بين سنتي ٣١٤ و ٣٢٥ أنه يجب إخراج كل كاهن يقدم على الزواج بعد رسمه . (القاعدة الأولى من القواعد التى قررها هذا المجمع) .

وعند ما انعقد مجمع عام بنيقية فى سنة ٣٢٥ ، حاول بعض رجال الدين من النريين أن يستصدروا قراراً بمنع الكهنة من الاستمرار على معاشره زوجاتهم ولو كان قد سبق لهم الزواج قبل رسمهم . غير أن هذه المحاولة صادفت معارضة شديدة حل لواءها الأسقف المصرى بافنوس ، فبادت بالفشل .

ويلاحظ أنه ليس فى قرارات المجمع ما يفيد أن مانع الكهنوت مانع مبطل لعقد الزواج ، فهى لا ترتب على زواج الكاهن بعد رسمه سوى سقوط صفة الكهنوت . ويبقى أن من كان متزوجاً قبل الخراطة فى سلك الكهنوت لا حرج عليه إذا استمر على معاشره زوجته ، هذا إلى أن المانع لا يشمل القراء والمرتابين ولا الشماسة الذين احتفظوا عند رسمهم بحق الزوج .

هذه هى الأوضاع التى كانت قد استقرت عليها المجمع الأولى ، ولكن يلاحظ أن مجموعة القواعد الكنسية لم تستثن من هذا المانع سوى القراء والمرتابين ، ولذلك فقد ذهب البعض إلى أن المانع يشمل « نائب الشماس » وهو المسمى فى الإصطلاح الكنسى « بالشماس الرئاسى » .

٤٤٧ - العرف - وفى القرن الخامس ، ظهر لأول مرة العرف الذى يخضع الأسقف دون غيره من رجال الكهنوت لأحكام مشددة . فالأسقف بموجب هذا العرف لا يجوز له الاستمرار فى معاشره زوجته بعد رسمه أسقفاً . وقد

ذهب المسيحيون الشرقيون منذ القرن السادس إلى أنه يتعين على الأسقف أن يفارق زوجته بمجرد توليه لوظيفته . وما على زوجته إلا أن تعتكف بأحد الأديرة .

٤٤٨ - الشريعة البيزنطية - أصدر الإمبراطور جوستنيان في القرن السادس (المجموعة التشريعية الجوستنيانية ، ١ : ٣ : ٢٤) مرسوماً يجعل من الكهنوت مانعاً من الموانع المبطللة لعقد الزواج ، ويشمل المانع كلا من نائب الشماس والشماس والقسيس . فقد ورد صراحة بهذا المرسوم أن الزواج الذي يعقده أى من هؤلاء بعد رسمه يعتبر زواجاً باطلاً ، كما يعتبر الأولاد الذين ينجبهم الواحد منهم بعد مثل هذا الزواج أولاد زنا .

أما الأسقف الذى يكون قد سبق له الزواج ، فإنه يتعين عليه أن يتخلى عن وظيفته ، ولو كانت قد توفيت زوجته قبل توليه لوظيفته ، هذا فيما لو كان له منها أولاد أو أولاد أولاد . (المجموعة التشريعية الجوستنيانية ، ١ : ٣ : ٤١) .^(١)

فلما انعقد مجمع القبة بالقسطنطينية في سنة ٦٩١ أقر في الجلسة الأحكام التى استنها جوستنيان . فهو قد جعل المانع شاملاً لنائب الشماس (القاعدة السادسة من القواعد التى أقرها المجمع) . ولكنه لم يقض بوجوب تخلى الأسقف المتزوج عن وظيفته واكتفى بإلزامه بترك زوجته . (القاعدة ١٢ من رواية الملكيين لقرارات هذا المجمع) .

(١) ويلاحظ أنه كان قد صدر من قبل في سنة ٤٢٠ عن الإمبراطورين هونوريوس وثيودور مرسوماً يقضى بمنع الأسقف أو غيره من رجال الدين ، من ترك زوجته بسبب الدين ، وذلك وفقاً لما ورد بمجموعة القواعد الكنسية . (راجع العدد ٤٤٤ ، فيما تقدم) .

ومن ثم يمكن القول بأنه فيما خلا درجة الأسقفية ، لا تعارض في الشريعة البيزنطية بين حالة الكهنوت وحالة الزواج ، ولكن ليس لنائب الشماس أو للشماس أو للقسيس أن يتزوج بعد رسمه . وتقضى قرارات مجمع القبة بأن من يقدم من هؤلاء على الزواج بعد رسمه يفرق بينه وبين زوجته .

وقد اختلف لذلك فقهاء الشريعة البيزنطية حول طبيعة المانع الذى أقره مجمع القبة . فمنهم من يذهب إلى أنه مبطل للزواج ، كما كان قد قضى بذلك جوستينيان ، ومنهم من لا يرى في قرارات المجمع نصاً صريحاً يقضى بالبطلان . وقد استمر هذا الخلاف محتمداً إلى القرن الثانى عشر .

٤٤٩ - والشريعة المسيحية البيزنطية تلتزم في الأصل قرارات مجمع القبة في هذا الشأن^(١) . صحيح أنه في خلال القرن التاسع أباح البعض للكهننة التزوج أثناء السنتين الأوليين لانخراطهم في سلك الكهنوت . ولكن الإمبراطور ليون السادس قضى نهائياً على هذا الاتجاه . وكذلك ظهر في وقت من الأوقات اتجاه نحو إباحة زواج الكاهن بعد ترمله ، ولكن هذا الاتجاه لاقى هو الآخر معارضة شديدة^(٢) .

(١) ويقول الفقيه البيزنطى بلسامون (من القرن الثانى عشر) إنه لا يجوز للشماس أن يتزوج ولو كان قد احتفظ لنفسه بحق التزوج عند رسمه ، وذلك على اعتبار أن قرارات مجمع القبة قد لغت قرارات مجمع أقره في هذا الشأن .

(٢) في المصادر الأولى للشريعة البيزنطية ، (قواعد القديس باسيليوس) ، أنه يتعين على من توفيت عنه زوجته من الكهنة أن يذهب إلى أحد الأديرة ليترهب . (القاعدة ١٤٢ من قواعد القديس باسيليوس) .

وقد جاء بكتاب « دستور الأحكام » أنه إذا تزوج القيس بعد ترمله ، تسقط عنه صفته ، وإن بقى زواجه صحيحاً .

وأخيراً نذكر أن الأسقف هو نفسه قد أعقق في بعض الفترات من شرط عدم الزواج ، ولكن الشريعة البيزنطية عادت إلى هذا الشرط نهائياً في القرن الثاني عشر .

٤٥٠ — هذا وقد أقيمت الشريعة البيزنطية على القيود التي وردت بالمصادر الأولى في شأن رواج الكهنة . من ذلك أنه لا يكون كاهناً من سبق له الزواج أكثر من مرة ، كما لا يكون كاهناً من كان زوجاً لأرملة . (راجع كتاب دستور الأحكام ، وهو من الكتب المعتمدة في الشريعة للسلوك المتفرعة عن الشريعة البيزنطية) .

٤٥١ — الفقيه المهرية — تورد المادة الثالثة من تقنين الأروام الأرثوذكس الصادر عن بطريركية الإسكندرية في سنة ١٩١٧ — بين الموانع القطعية ، أي الموانع المبطلة لمفسد الزواج ، مانع « الشرطونية » ، والمقصود بالشرطونية كما ورد بالنص الفرنسي لهذه المادة الكهنوت .

وتورد المادة ٤٥ من كتاب « الحق العائلي » ، وهو يتضمن الأحكام المعمول بها في الإقليم السوري بالنسبة إلى طائفة الأروام الأرثوذكس ، أن « الإكليريكي من أية رتبة كان . . . لا يستطيع أن يرتبط بزواج » .

ومن ثم يمكن القول إن الشريعة البيزنطية تبطل الزواج الذي يعقده الكاهن بعد رسمه ، فقد انتصر في النهاية الحكم الذي قضى به جوستنيان ، من اعتبار الكهنوت حائلاً دون إبرام عقد الزواج . على أنه لا تمارض في الشريعة البيزنطية بين حالة الكهنوت وحالة الزواج ، فمن كان قد سبق له الزواج قبل انخراطه في سلك الكهنوت ، يستبقى زوجته ويستمر على معاشرتها ، هذا فيما لم يكن من الأساقفة .

٤٥٢ — الشريعة الكلدانية — تقبلت الشريعة الكلدانية في مبدأ الأمر الأحكام التي تضمنتها المصادر الأولى، غرمت الزواج على المساواة وعلى الشفاعة . أما بالنسبة إلى نائب الشماس ، فالظاهر أنه كان يحل له الزواج .

على أن الجامع النسطورية قد خرجت على هذه الأحكام من قديم الزمان . ففي مجمع للناطرة انعقد في سنة ٤٨٦ تقرر صراحة أن للكهنة الذي لم يكن قد تزوج بعد ، أن يتزوج إذا شاء ، كما يجوز للكهنة الذي توفيت عنه زوجته أن يتزوج ثانية . وقد نصت قرارات هذا المجمع على أن الأصل أن يتزوج الكهنة قبل أن يصبح شماساً ، ولكن ليس للأسقف أن يعترض على زواجه في الأحوال التي تقدم ذكرها .

وفي مجمع آخر انعقد في سنة ٤٩٧ أسيح الزواج لجميع رجال الكهنوت بما فيهم البطريك هو نفسه . وقد ورد بقرارات هذا المجمع أن الأصل ألا يتزوج الكهنة أكثر من مرة ولكن لا تقضى القرارات صراحة بمنع الزواج الثاني .

غير أن الفقيه الكلداني يشوع برنون (من القرن التاسع) أورد في مجموعته (القاعدة ٢٧) أن من توفيت عنه زوجته من القساوسة أو الشماس لا يستطيع أن يتزوج ثانية .

٤٥٣ — هذا وقد ظهر المانع بالنسبة إلى الجاثليق (بطريك النساطرة) لأول مرة في القرن السادس ؛ ثم شمل كذلك الأساقفة ، كما روى أحد علمائهم ، عمرو بن متى . فقد حدث أن منع أحد الجاثليقة أسقف الفرس من أن يتزوج أو من أن تكون له زوجة . على أن يشوع برنون لم يتحدث عن منع الأساقفة من الزواج ، والظاهر أن هذا المنع لم يستقر تماماً إلا في القرن السادس عشر .

٤٥٤ — وقد جرى الفقه الكلداني على قصر المانع على البطريك والأساقفة . أما من دونهم من الكهنة فلا حائل يحول دون زواجهم . فقد ورد بكتاب « المرأة الصافية » وهو من الكتب المعتمدة في الفقه الكلداني أن للكهنة الذي ماتت عنه زوجته أن يتزوج سبع مرات ونصف ، أى سبع مرات بامرأة بكر ومرة بأرملة . وقد حدث في القرن التاسع عشر أن عقد القس عيسى (من قساوسة الكلدان) زواجه على أرملة بعد أن كان قد تزوج هو نفسه مرة قبل ذلك .

٤٥٥ — يخلص مما تقدم أن الشريعة الكلدانية لا تجعل من الكهنوت مانعاً من موانع الزواج ولا قيداً من القيود الواردة على عقد الزواج — اللهم إلا بالنسبة إلى الأساقفة .

٤٥٦ — الشريعة الصريانية — ورد بالرواية السريانية « للمجموعة الثمانية لأقليمطوس » (راجع العدد ١٨ ، فيما تقدم) النص الذي يقصر حق الزواج على القراء والمرتلين . (راجع العدد ٤٤٥) .

ولكن جاء بكتاب « المرشد » وهو من الكتب المعتمدة في المذهب السرياني (من القرن الحادى عشر) ، أنه يجوز للشماس أن يتزوج بعد رسمه شماساً ، أما القسيس فلا يستطيع الزواج بعد رسمه قسيساً . (راجع الفصل ٣١ من كتاب المرشد) .

أما ابن العبري (القرن الثالث عشر) فإنه يروى قرارات مجمع القيصريّة الجديدة (راجع العدد ٤٤٦) ويقضى بأنه يجب إخراج الشماس من سلك

الكهنوت لو أقدم على الزواج بعد رسمه — هذا ما لم تكن مخطوبته قد ماتت عنه قبل الدخول بها^(١) .

ويبدو من كلام ابن العبري أن الكهنوت لا يعتبر على أية حال مانعاً من الموانع المبطلّة للزواج ، فالكاهن الذي يتزوج بعد رسمه لا يبطل زواجه ولكن تسقط عنه صفته الدينية .

٤٥٧ — وفي الوقت الحاضر يميز الفقه السرياني زواج النكاح . كما أنه لا يعتبر زواج القيس باطلاً .

على أن الشريعة السريانية تخالف الشريعة الكلدانية في أنها توجب على زواج القيس فقدانه لعفته الدينية — هذا ولو كان قد أقدم على الزواج بعد وفاة زوجته الأولى .

وقد ورد بالمادة ٨٤ من المجموعة غير الرسمية المعمول بها في البلاد السورية بالنسبة إلى طائفة السريان أنه : « إن كان كاهناً واقترن حالة كونه كاهناً فالزيجة موجبة لسقوطه من رتبة الكهنوت أراد أو لم يريد . أما تجوز الزيجة وعنده ... منوط بالطريقة » .

٤٥٨ — الشريعة المارونية — جاء بكتاب « الهدى » وهو المجموعة الشرعية المارونية المعتمدة (راجع العدد ٢٨ ، فيما تقدم) ، أنه ليس للقيس أن يعقد زواجا بعد رسمه ولو كانت قد ماتت عنه زوجته الأولى . وإذا فعل اعتبر زانياً

(١) ويقول ابن العبري في ذلك إن القبة تعتبر دخولاً حكاماً .

وأخرج من خدمة الكنيسة . على أن المجموعة المارونية تميز زواج الشماس وكل ما تشترطه في زواج الشماس أن يكون قد عقد على امرأة بكر .

٤٥٩ - هذا وظاهر أن المانع في الشريعة المارونية من الموانع المبطلّة لعقد الزواج بخلاف الحكم في الشريعة السريانية .

وقد شمل المانع فيما بعد الشماس أيضاً ، واقتصر الجواز على القراء والمرتلين بشرط أن يتم زواج القارىء أو المرتل خلال السنة الأولى من دخوله في سلك الخدمة الدينية . وقد حاول الجمع الماروني الذي انعقد في سنة ١٥٨٩ أن يجعل المنع شاملاً لدرجة نائب الشماس . غير أن مجمع لبنان الذي انعقد في سنة ١٧٣٦ أقر الأوضاع السابقة وقصر المانع على زواج الشماس ومن هو فوق الشماس في مراتب السلك الكنسي .

٤٦٠ - الشريعة الأرمنية - ظلت الأحكام مقلدة في الشريعة الأرمنية زمناً طويلاً .

ففي قواعد القديس غريغوريوس أنه إذا تزوج القسيس أخرج من خدمة الكنيسة لمدة سبع سنوات ، يظل بعدها محروماً من بعض المزايا لمدة سنتين آخرين . (القاعدة الثانية من قواعد غريغوريوس) .

وقرر الجمع الأرمني الذي انعقد في سنة ٤٤٧ أنه لا يجوز للقسيس أن يتزوج بعد وفاة زوجته كما لا يجوز لزوجته أن تتزوج هي نفسها بعد وفاة زوجها الكاهن . وقضى الجمع الأرمني المنعقد في سنة ٧٧١ بعقاب الكاهن الذي يقدم على الزواج بعد رسمه . وأخيراً قرر الجمع الذي انعقد في سنة ١٢٧٠

أن الزواج يجب أن يتم قبل أن يكون الكاهن قد أصبح من القراء ، وعند بلوغه من الخامسة عشرة .

وظاهر من مختلف هذه القرارات والنصوص أن المانع لم يعتبر أبداً من الموانع المبطلّة لمقد الزواج في الشريعة الأرمنية . وكل ما يترتب عليه هو توقيف العقوبات على من يخالفه .

٤٦١ — وفي الوقت الحاضر كذلك يعتبر زواج الكاهن في الشريعة الأرمنية زواجاً صحيحاً . ولكن من يتزوج من القساوسة تخلع عنه صفته الدينية ولو تم زواجه بعد وفاة زوجته الأولى .

ويلاحظ أن المنع مقصور في الشريعة الأرمنية على القساوسة . أما الشماس فيستطيع أن يتزوج ولا يترتب على زواجه فقدان له لوظيفته . فالشريعة الأرمنية كالشريعة الكلدانية أو السريانية وعلى خلاف الشريعة البيزنطية والشريعة المارونية ، لا تدخل الكهنوت في عداد الموانع المبطلّة لمقد الزواج . ولذلك لم يرد بالتقنين الأرمني المطبق في مصر أية إشارة إلى الكهنوت باعتباره مانعاً من موانع الزواج .

٤٦٢ — الشريعة القبطية — نقلت الشريعة القبطية الأحكام التي تضمنتها المصادر الأولى . ولقد أورد ابن الصال بالجموع الصفوى القرار الذي أصدره مجمع أنقرة في هذا الشأن ، بعد أن أدخل عليه بعض التحوير . كما أورد قرارات مجمع القبطية السابق الإشارة إليها .

٤٦٣ — تقول المادة ٥٣ من الباب التاسع من المجموع الصفوى :

« وأى كاهن تزوج بعد قبوله درجة الكهنوت فليقطع من درجته » (وهذا النص منقول عن قرارات مجمع القيصرية وعن قواعد القديس باسيليوس) .
ومفهوم هذا النص أنه يمنع على الكاهن الزواج بعد رسمه ولو كانت قد توفيت عنه زوجته . ولكن زواجه لن يكون باطلاً . كل ما هنالك أنه لا يعود بعد زواجه كاهناً . وهذا هو الحكم الذى استقر فى الشريعة السريانية ، وكذا فى الشريعة الأرمنية ، على ما تقدم . وقد ورد أيضاً بكتاب « الدورة الثمينة » لابن سابا (الفصل ٤٣) ما يؤكد .

٤٦٤ — على أن هذا المنع مقصور على القسيس ، أما الشماس ومن دونه فى مراتب السلك الكنسى ، فلا يشمل المنع . وقد أورد ابن العسال (الباب السابع ، الفصل الخامس ، المادة ٢٨) النص الآتى منقولاً عن قرارات مجمع أنقرة : « إن اشترطوا (أى الشماسة) وقت قسمتهم أنهم يبقون بلا زوجة ، فإذا تزوجوا بعد قسمتهم فيقطعون من الشماسية » . ومن ثم فإن الشماس وفقاً لابن العسال لا يشمل الحظر إلا إذا كان قد نذر التبتل صراحة عند رسمه . أما إذا سكت فإن زواجه يكون جائزاً ولو تم بعد دخوله فى سلك الشماسة . ويلاحظ هنا أن القرار الذى صدر عن مجمع أنقرة بمنع الشماس من الزواج وإن لم يكن قد نذر التبتل ، هذا ما لم يحتفظ صراحة عند رسمه بحق الزواج (راجع العدد ٤٤٦) . ومن ثم يمكن القول بأن ابن العسال بالرغم من استناده إلى قرارات مجمع أنقرة قد أباح فعلاً للشماسة الزواج . وقد استقر الفقه القبطى على إباحة الزواج للشماس^(١) .

٤٦٥ — وعملاً لما شك فيه أن من دون الشماس فى مراتب السلك الكنسى

(١) راجع كتاب الشب الرومانى ، ويرجع وضعه إلى القرن الثالث عشر .

يجوز له الزواج، من باب أولى . يقول ابن العسال (الباب الثامن ، الفصل الخامس ، المادة ١٦) : «الأغنستيون (القراء) ولمرتلون إذا دخلوا وأرادوا أن يتزوجوا فليتزوجوا » . (وهذا النص منقول عن الرواية القبطية لمجموعة المراسيم الرسولية) . وكذلك يقول بالمادة ١٧ : « وإذا ماتت زوجة أغنستس أو مرتل أو قيم فهم محلولون أن يتزوجوا » . (وهذا النص منقول عن قواعد القديس باسيليوس) .

٤٦٦ — أما الأسقف . فقد أورد عنه ابن العسال (الباب الخامس ، المادة ٣) ما قاله فيه بولس الرسول (راجع العدد ٤٤٣) من أنه : «يجب أن يكون ممن لا يوجد فيه عيب ، ومن كان بهل امرأة واحدة .. فإنه إذا كان لا يحسن تدبير بيته فكيف يحسن تدبير بيعة الله ... » . ولكنه يعود فيذكر كشرط خامس فيه « أن يكون راهباً أو ممن له بعض مراتب المذبح ولا يصلح علمانياً إلا بعد ضرورة .. وهذا على ما ورد في قوانين أنطاسيوس بطريرك القسطنطينية وهو مستقر في بيعتنا أعنى يكون راهباً أو كاهناً » .

وقد علق جرجس فيلوتاؤس عوض على هذا النص بقوله (ص ٦٠ من المجموع) : « ورغم أن الكنائس قد تمسكت بإقامة الأساقفة من غير المتزوجين فإن الكنيسة المرقسية لم تعتبر بأن عدم زواج الأساقفة ضرورى ... وبين أن الكنائس الأخرى حثت هذا الأمر على الأساقفة من الجيل الرابع وما بعده فإن الكنيسة المرقسية قد أقامت إسحق ... أسقفاً ... وكان إسحق هذا متزوجاً وله ابن ... وكذلك مينا ... أقيم بطريركاً مع أنه كان متزوجاً » .

٤٦٧ — يخلص مما تقدم أنه فيما خلا الأساقفة ، لا يحول حائل دون زواج الشماسة (الذين لم ينفذوا التبتل) أو القساوسة . وقد صرح الإيغومانوس فيلوتاؤس عوض في كتاب الخلاصة القانونية (الفصل ٧٥) « أن الزواج الذي

يمقده الكاهن لا يكون باطلاً وإن استتبع إزاله من مرتبته « . على أنه يقول في موضع آخر (ص ٣٧) : « وإن كان كاهناً واقترن حالة كونه كاهناً فالزيجة موجبة لسقوطه من رتبة الكهنوت أراد أو لم يرد . أما تجويز الزيجة أو عدمه فنقض لرئيسه « . (وهو عين النص الذي أوردته المجموعة السريانية المعمول بها في البلاد السورية ، راجع العدد ٤٥٧) . وهذا الحكم ينطبق أيضاً في حالة إقدام الكاهن على الزواج بعد وفاة زوجته الأولى^(١) . (راجع شرح جرجس فيلوناؤس عوض على المجموع الصغرى ، ص ٣٧١) .

٤٦٨ — على أن الشريعة القبطية قد أوردت بعض القيود على حق الكاهن في الزواج ، ولو كان في رتبة الشموسية ، وهي القيود التي أمثلها المصادر المسيحية الأولى . فلا يرسم كاهناً من تزوج أكثر من مرة . يقول ابن العسال (الباب السادس ، المادة ٢) : « وتقيم القسوس (ممن) كان يعمل امرأة واحدة .. » وجاء أيضاً بالمادة ٢٢ من الباب السادس : « ويقطع كل قسيس ... كان قد تزوج امرأتين » . ومن باب أولى الأسقف : « إن كان قد تزوج قبل تسكريزه امرأتين فليقطع » . (الباب الخامس ، المادة ٧٦) . وكذلك الشماس هو نفسه

(١) ويلاحظ أن زوجة القسيس لا تقطع أن تزوج بعد وفاة زوجها القسيس . وقد نرى على ذلك ابن العسال بالمادة ١٢٢ (الفصل الخامس ، الباب ٢٤) : « وإذا تزوجت زوجة قسيس (بآخر) بعد موته فإن لها عاراً وأعطيت قصاً للزوجة الأولى » . ويوضح ابن زنجيتا ليست ممنوعة ولكنها مكروهة . وقد أورد ابن تعلقى صراحة زواج امرأة القسيس بين الزيجات المكروهة ، حيث قال (ملحق المجموع ، ص ٤٤١) : « ومنها ، لا تتم بسببه الزواج وإن كان مكروهاً وهو ... زيجة امرأة القسيس بعد وفاته » .

ونلاحظ هنا أن صاحب الخلاصة (ص ٢٥ ، حاشية ٤) قد ذكر خطأ أن ابن تعلقى قد حلف في هذا الحكم ابن العسال ، فهو يقول « حلف كيرلس ابن تعلقى وزيجة امرأة القسيس حتى من العسال لا يعتبر زيجها مكروهة فقط غير محرمة » .

(المادة ٢٦ من الباب السابع) : « يقطع . . لو كان قد تزوج امرأتين »^(١) .
ولكن إذا ماتت زوجة القارىء أو المرتل فلائى منهما أن يتزوج (المادة ١٧ من
الباب الثامن ، وقد سبقت الإشارة إليها) .

وقد أوردت المادة ٧ من الباب التاسع وعنوانه « فى الكهنة جملة
وأتباعهم » القاعدة العامة فى هذا الشأن ، فقررت : « ومن تزوج ثانية من بعد
العمودية أو تسرى بعد امرأته ظاهراً أو سراً أو تزوج بأرملة أو بواحدة قد
اتهمت وانقضت أوزانية أو عبدة أو واحدة تمضى إلى الملاعب أو مطلقة أو
مرتنة ، فلا يمكن أن يصير أسقفًا ولا قسيسًا ولا شماسًا ولا يمسد جملة من
الأكليروس » . (والنص منقول كما هو ظاهر عن مجموعة القواعد الكنسية —
راجع العدد ٤٤٤ فيما تقدم) .

على أن الجزاء هو دائماً لا بطلان الزواج بل إخراج الكاهن من ملك
الكهنوت . وقد نصت على ذلك صراحة المادة ٨٣ من الفصل الخامس الوارد
فى باب الزواج (الباب الرابع والعشرون) فهى تقرر فى مسألة « الترويج الثانى »
ما يأتى : « إن كانوا كهنة سقطوا من رتبتهن » . (والنص منقول عن كتاب
« قوانين الملوك ») . هذا عن التعدد فى الزمان . أما عن التعدد فى المكان ،
فقد ورد بشأنه النص أيضاً صراحة ، حيث تقول المادة ٩٤ من نفس الفصل
والباب : « وإن جمع بينهما أو عزل كل واحدة منهما فى بيت أو امرأة وسرية
فليخرج من الكهنوت إن كان كاهناً ... » .

(١) وذلك بعد أن قررت المادة ٢ من هذا الباب : « ولكن الشمامسة ممن كان له إمرأة
واحدة ... » . والمادة ٣ : « ... ويحسد له جماعة أنهم قدوا مع زوجة واحدة ... » .

٢٦٩ - ويجب أن يكون مفهوماً أنه لو تزوج قبل رسمه ، فإنه يستبقى زوجته ويستطيع أن يخالطها بلا حرج . بل إنه محظور عليه أن يتركها بسبب الدين^(١) . فقد ورد بالمادة ٢٥ من الباب السادس (المجموع الصغوى ، ص ٦٨) أنه من الأسباب التى تسقط القيس من درجته : « إذا أخرج القيس أو الشماس زوجته لأجل حجة خدمة الله فليفرق فإذا لم يرد يدخل بها فليقطع » (والنص منقول عن مجموعة القواعد الكنسية) . وتقول المادة ٢٦ : « وكذلك إن أخرجها بعلّة الزهد والرهبة »^(٢) .

ولما كان لا تمارض بين حالة الزواج وحالة الكهنوت ، « فإن القيس إذا ولدت زوجته فلا يمتنع » (المادة ٣٨ من الباب السادس من المجموع الصغوى ، ص ٧٠) .

٢٧٠ - يخلص من كل ما تقدم أن الكهنوت ليس من الموانع المبطلّة لعقد الزواج في الشريعة القبطية ، وإن كان لا يجوز فيها للقيس التزوج بعد رسمه . وكل ما يترتب على تزوجه هو خروجه من وظيفته الكهنوتية على ما ينشأ .

ولذلك لا نجد أثراً لمانع الكهنوت في التقنين القبطى الحديث .

(١) ولكن « بنو وعنت من يساكن امرأة غريبة أو مضموعاً فيها ولا يخالطهن ولا يغلظهن ولا يغل لهن » (المادة ٩٠ من الباب الخامس ، والنص منقول عن قرارات مجمع نيقية ، المجموع الصغوى ، ص ٥٣) .

وراجع المادة ٢٢ من الباب السادس : « ينضم كل قيس . . . ساكن امرأة مطموعة فيها اشينة كانت أو غيرها أو ماطهن » (المجموع الصغوى ، ص ٦٨) .

(٢) وراجع المادة ٢٦ الواردة في باب انشامة : « ينظم كل شماس . . . أخرج زوجته لأجل حجة خدمة الله أو لأجل الزهد والرهبة » . (ص ٧٥ من المجموع الصغوى) .

٤٧١ - الشريعة الأنثوية الغربية - تصح لنا من استعراض الشرائع الشرقية المختلفة أن الانحراف في سلك الكهنوت لا يحول دون اعتبار العقد المعقود بمسده عقداً صحيحاً - وإن كان من رسم كاهناً مجرد من صفته الكهنوتية إذا أقدم على هذا الزواج . هذا ما لم يكن في الدرجات الدنيا من السلك الكهنوتي . ولم تخرج على هذه القواعد سوى الشريعة البيزنطية والشريعة المارونية حيث اعتبرنا الكهنوت من الموانع المبطلّة لعقد الزواج .

على أن جميع الشرائع الشرقية متفقة على أن لانعارض هناك بين قيام حالة الزواج والدخول في سلك الكهنوت .

وقد ظلت الشريعة المسيحية الغربية تمتنع هذه المبادئ فترة طويلة من الزمان . فالكهنوت لم يكن في الأصل معتبراً فيها من الموانع المبطلّة لعقد الزواج ، وذلك بالرغم مما كان قد ذهب إليه الإمبراطور جوستنيان ، وبالرغم مما كان قد صدر عن مجمع القبة من قرارات . فالكثير من الفقهاء الغربيين يذهب إلى أن هذه القرارات ليست صريحة إلى الحد الذي يمكن أن يقال معه أنها قد أقامت من الكهنوت مانعاً من الموانع المبطلّة .

على أن هناك حظراً يقع تحت طائفة رجال الدين الذين وصلوا إلى الدرجات الكنسية الكبرى ، وهو قد ظهر منذ القرن الثالث . ولم يقع الشماسة القرييون تحت الحظر إلا منذ القرن الرابع . أما نواب الشماسة فقد استمر الجدل حول قيام الحظر بالنسبة إليهم قرناً كاملاً بعد ذلك .

وفي القرن الثاني عشر ، ظهر الكهنوت على أنه مانع مبطل في قرارات

مجمع اللاتران الثالث الذي انعقد في سنة ١١٣٩ . وهذا الحكم قد استقر نهائياً في الشريعة الغربية ، وتضمنته المجموعة الكنسية الكاثوليكية الصادرة في سنة ١٩١٧ ، على صورة صريحة وشاملة لجميع الدرجات الكنسية ، بما فيها درجة الشماس الرسولي . (المادة ١٠٧٢ من تقنين سنة ١٩١٧) .

و بقي بعد ذلك فارق جوهري يميز الشريعة الغربية عن الشرائع الشرقية جميعاً ، وهذا الفارق يتمثل في أن الكاهن لا يستطيع في الشريعة الغربية استبقاء زوجته ، إذا كان قد سبق له الزواج قبل رسمه . فهناك تعارض عند الغربيين بين حالة الكهنوت وحالة الزواج ، وهو ما لم نلم به أبداً مختلف الشرائع الشرقية .

٤٧٢ - الشريعة الكاثوليكية الشرقية - وقد قام إشكال عند ما انضمت بعض الطوائف الشرقية إلى الكنيسة الكاثوليكية ، فقد كان بعض الكهنة الأقباط قد تزوجوا بعد رسمهم وقبل انضمامهم إلى الكنيسة الكاثوليكية ، فأصدر البابا الروماني مرسوماً يقضى بأنه يجب أن تفحص كل حالة على حدة ، وينظر في أمر تصحيح الزواج أو إبطاله بعد فحص الحالة .

على أن الطوائف المنضمة قد أخذت تتأثر بأحكام الشريعة المسيحية الغربية تدريجياً . أما طائفة الملاكين الكاثوليك ، وهي تأخذ بأحكام الشريعة البيزنطية التي سبق لنا عرضها ، فقد التزمت هذه الأحكام الأخيرة عند ما قررت بتجمع القدس المنعقد في سنة ١٨٤٩ أن مانع الكهنوت من الموانع المنبذة انعقد الزواج . وكذلك عندما قرر المجمع المنعقد في لبنان في سنة ١٧٣٦ والمجمع المنعقد بعين تراز في سنة ١٩٠١ أن الحظر لا يشمل نائب الشماس .

أما طائفة الكلدان الكاثوليك فقد خرجت على تقاليد الشريعة الكلدانية

صراحة واعتبرت المانع مبطلاً لعقد الزواج ولكن على ألا يتناول المنع نائب الشماس . وكذلك فصلت طائفة السريان الكاثوليك (المادة ١٥ من قرارات مجمع شرفة) . أما الأرمن فقد مدوا المنع إلى نائب الشماس ، اعتماداً على قرارات مجمع قديم لهم انعقد في سنة ١٣٤٢ ، واعتبروا المانع من الموانع المبطلة تأثيراً بأحكام الشريعة الغربية . (قرارات المجمع الأرمني المانع في روما في سنة ١٩١١) .

وأخيراً نذكر أن المجمع القبطي الكاثوليكي الذي انعقد بالقاهرة في سنة ١٨٩٨ قد اعتبر هو الآخر المانع مبطلاً اتباعاً لأحكام الشريعة الغربية ، ولكن على ألا يشمل المنع درجة نائب الشماس .

٤٧٣ — التقنين الكاثوليكي الشرقي — ولما صدر التقنين الكاثوليكي الشرقي في سنة ١٩٤٩ تضمنت المادة ٦٢ منه الحكم الآتي :

« ١ — باطل الزواج الذي يحاول عقده الإكليريكيون ذوو الدرجات الكبرى ؛ ٢ — ونطلق على درجة الشماس الرسائي (نائب الشماس) عين القوة التي للدرجات الكبرى في إبطال الزواج » .

ومن ثم تكون قد توحدت الأحكام في الطوائف الشرقية الكاثوليكية كلها ، على أساس أن المانع يبطل لعقد الزواج ، كما في الشريعة الغربية سواء بسواء . وعلى أساس أن المنع يشمل كذلك درجة نائب الشماس ، ولو أن نائب الشماس لا يصدر عنه نذر التبطل في الكنائس الشرقية الكاثوليكية .

وبقي بعد ذلك كله فرق بين الشريعة الكاثوليكية الشرقية والشريعة الكاثوليكية الغربية ، وهذا الفرق يتصل في أنه لا تعارض عند الطوائف الشرقية الكاثوليكية ما بين حالة الزواج وحالة الكهنوت ، فمن سبق له الزواج قبل رسمه

يستطيع في هذه الطوائف أن يستبقى العلاقة الزوجية التي كانت قائمة من قبل .
وبلاحظ فقط أن القواعد القديمة التي تمنع الكاهن من أن يكون قد تزوج أكثر
من مرة أو من أن يكون قد تزوج بأرملة ، لا تزال مرعية في الشريعة الكاثوليكية
الشرقية ولم يسخها التقنين الكاثوليكي الشرق الصادر في سنة ١٩٤٩ .

٤٧٤ - التقنين البروتستانتي — لما كان النظام الكهنوتي كما تعرفه
السكناس الشرقية والغربية غير قائم عند طائفة البروتستانت الإنجليي ، فإن التقنين
البروتستانتي لم ترد به أية إشارة إلى مانع الكهنوت .

والواقع أنه لا حائل يحول دون زواج رجل الدين عند البروتستانت الإنجليي
قبل أو بعد دخوله في خدمة الدين .

٢ - الترهيب

٢٧٥ - جاء بالرسالة الأولى إلى أهل كورنثس على لسان بولس :
« حسن للرجل أن لا يمس امرأة ولكن لسبب الزنا فلتكن لكل واحد امرأته
وليكن لكل واحدة رجلا ... وأنا إنما أقول ذلك على سبيل الإباحة لا على
سبيل الأمر ، فإني أود أن يكون جميع الناس مثلي ، لكن كل أحد له من الله
موهبة تخصه فمعضهم هكذا وبعضهم هكذا . وأقول لغير المتزوجين والأرامل
إنه حسن لهم أن يبقوا على هذه الحال كما أنا . فإن لم يتعففوا فليتزوجوا . فإن
الزواج خير من التحرق » . (الفصل السابع : ١ و ٢ و ٦ - ٩) .

فالمثل الأعلى الذي يستحث عليه بولس المسيحيين هو التبتل والابتعاد عن
المرأة . ولذلك عمد الكثيرون منذ العصور الأولى للمسيحية إلى اتباع هذه
النصيحة وزهدوا في الزواج . على أنهم لم ينخرطوا لذلك في سلك منظم من

الرهبان . فلم تكن هناك في مبدأ الأمر طوائف منظمة من الرهبان .

وقد ظهرت تلك النزعة أول ما ظهرت بين النساء . فقد كانت العذارى والأرامل منهن يندرن ألا يقوين الرجل ولما يكن هذا النذر يقتضى الاعتكاف في دير من الأديرة ، بل كانت تعيش الواحدة منهن بعد نذرها بين الناس لا تتميز عنهم بزي خاص .

ثم ظهر الترهّب بين الرجال ونظمت لهم طوائف ، فكان الانخراط في إحدى هذه الطوائف يستتبع بذاته الامتناع عن الزواج . ومن المعروف أن حياة الرهبانية قد ظهرت ابتداء في صحارى مصر ، ومنها ذاعت وانتشرت في الشرق والغرب .

٤٧٦ - المصادر الأولى - ولكن ما حكم الزواج الذى يعقده الراهب أو تعقده الراهبة بعد الترهّب ؟ إن الأثر الأول الذى يرجع إليه في هذا الشأن هو نص قرار صادر عن مجمع أنقرة (المنعقد في سنة ٣١٤) ، فقد جاء بالقاعدة ١٩ من القواعد التى قررها هذا المؤتمر أن الراهب إذا تزوج يكون حكمه حكم من تزوج ثانية بعد زواجه الأول . وكذلك نقضت القاعدة ١٦ من القواعد التى قررها مجمع خلقيدونية (سنة ٤٥١) بتوقيع عقوبة الحرمان على الراهب أو الراهبة إذا أقدم أى منهما على الزواج بعد ترهبه .

وليس في قرارات المجامع الأولى نص صريح بشأن بطلان زواج الراهب أو الراهبة . فالواقع أن الزواج كان يعتبر صحيحاً ولكن كان عقده يستتبع توقيع العقوبات الدينية المقررة لمن يحث في نذره أو لمن يقدم على الزواج ثانية . وهذا هو ما يؤكده القديس باسيليوس في قواعده (ويرجع تاريخها إلى

سنة ٣٧٩) ، حيث يقول إن من تزوج من الرهبان أو الراهبات يعتبر زانياً ، فتوقع عليه عقوبة الزنا . وهو يقول بوجوب نقض هذا الزواج وإن كان قد انعقد صحيحاً . (القاعدتان ٦ و ١٨) .

٤٧٧ - الشريعة البيزنطية - يبدو أن جوستينيان قد أدخل الترهيب في عداد الموانع المبالة لعقد الزواج . على أن جمع القبة الذي انعقد بالقسطنطينية في سنة ٦٩١ استبقى القواعد التي كانت قد أخذت بها الجامع الأولى . فالقاعدة ٢٤ من القواعد التي قررها هذا الجمع تقضى باعتبار الراهب المتزوج في حكم الزاني وتوقع عليه عقوبة الزنا . وليس في قرارات هذا الجمع ما يفيد أن الزواج يكون باطلاً في هذه الحالة .

ولكن الفقيه بلسامون (القرن الثاني عشر) يورد في مجموعته أن الزواج لا يكون صحيحاً في هذه الحالة ، ولذلك يضمن التفريق بين الزوجين^(١) .

٤٧٨ - وهذا هو الرأي الذي استقر في النهاية ، ولذلك نجد بالمادة ٤ فقرة ٣ / ج من تقنين الأروام الأرثوذكس المطبق في مصر أن من بين الموانع القطعية (أى المبالة للزواج) : « الانخراط في سلك الرهبنة » . وكذلك تقول المادة ٤٥ من تقنين الحق العالي المطبق في سوريا أن : « الراهب في الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية لا يستطيع أن يرتبط بزواج » .

والمفهوم أن المانع لا يقوم إلا إذا انخرط الراهب فعلاً في سلك الرهبنة وليس موح الترهيب .

(١) يلاحظ أن فئة المسكينين للفرع عن الفئة البيزنطية يأخذ أبداً بهذا الرأي .

٤٧٩ — الشريعة الكلدانية — تقبلت الشريعة الكلدانية قرارات مجمع أنقرة وجمع خلقيدونية . ولكننا قد عرفنا أن هذه القرارات لم تتضمن حكماً يبطالان زواج الراهب أو الراهبة .

وفي الواقع لم تنظم طوائف للرهبان عند الفسادة الكلدان ، ولذلك لم تتضمن قرارات المجامع النسطورية أية إشارة إلى حكم زواج الرهبان .

على أن عبد يشوع قد أورد بمجموعته المعروفة أنه لا يليق بالراهب أن يشرع في زواج أثناء وجوده بأحد الأديرة . ولكنه يقول : إذا رغب الراهب في الزواج لزمه أن يحصل على إذن بذلك من الأسقف ، والزواج الذي يأذن به الأسقف يكون صحيحاً وإن كان يتعين إتمامه في غير علانية (عبد يشوع ، ٢: ٢) . ومن ثم يمكن القول بأن الشريعة الكلدانية لا تجعل من القرب مانعاً من موانع الزواج ، على خلاف الشريعة البيزنطية .

٤٨٠ — الشريعة السريانية — وكذلك اليعاقبة السريان لم تنتشر بينهم الرهبة في بادئ الأمر . ولكنهم اعتبروا من قديم الزمان زواج الراهبة (أى المرأة التي نذرت البتول) باطلاً . لا بل إن الرجل الذي يقدم على الزواج براهبة يدخل في زمرة المخراقة . هذا ما قاله فقيهم ، ربولا (المتوفى سنة ٤٣٥) .

أما زواج الراهب فقد أشار إليه يعقوب الهاروى (المتوفى سنة ٧٠٨) حيث قال إنه يجب على الراهب إذا تزوج أن يخلع مسح الرهبة . وقد أجاز البطريرك السريانى يوحنا الثالث (٨٧٣ — ٨٨٤) للراهب الذى يتوب بعد إقدامه على الزواج ، أجاز له أن يترك زوجته ويعود إلى الدير .

وأخيراً يورد ابن العبري بكتاب الهدى (القرن الثالث عشر) قرارات
مجمع أئمه ، فيقول إن من تزوج من الرهبان يكون في حكم من تزوج مرتين .
ولكنه لا يرتب على هذا الحكم سوى أنه يكون مستحقاً للمقوبة (ابن العبري
١٠ : ٧) .

يخلص من جميع هذه النصوص أن الفقه السرياني على خلاف الفقه الكلداني
لا يجيز زواج الراهب أو الراهبة . على أن عقد الزواج لا يكون باطلاً ، إذا كان
أحد طرفيه من الرهبان . كل ما في الأمر أنه يجوز نقضه عند ما يتوب الراهب
ويود العودة إلى الدبر .

٤٨١ — هذه هي الأوضاع التي استقرت نهائياً في الشريعة السريانية .
فقد جاء بالمادة ٨٤ من المجموعة السريانية أنه : « إن كان ذو الرتبة راهباً
أو راهبة ، وبعد ظهور الأمر ندم الراهب ورغب العودة إلى الرهبة وقبول
التوبة فليعد لأن الاقتران يراهب أو راهبة مفسوخ . وإن كان لا يهوى العودة
إلى حالته الأولى فقد بطل من النظام الرهباني وصار أمر تجويز زيجته وعدمه
منوط بالبطريركية » .

ويلاحظ أن النص يجعل الحكم بصحة الزواج أو بطلانه معانفاً على قرار
يصدر من البطريركية .

كما يلاحظ أن الترهيب الطاريء بعد عقد الزواج قد اعتبرته المادة ٧٩ من
المجموعة من أسباب فسخ الزواج ، بشرط موافقة الطرف الآخر . تقول المادة
٧٩ : « إذا أراد الرجل أو المرأة أن يلبس إسكيم (مسح) الرهبة فإن وافق
الآخر يلبس ويترهب ورفيقه يتزوج إن أراد رجلاً كان أو امرأة لأن الراهب
يعتبر في حكم الميت » .

٤٨٢ - الشريعة الأرمنية - تقبلت كذلك الشريعة الأرمنية

قرارات مجمع أنقرة وقضت بتوقيع العقوبات الصارمة على من يقدم على الزواج من الرهبان أو الراهبات .

ولسكن العمل قد جرى منذ قديم الزمان على التخفيف من هذه الأحكام . فقد كان أمر زواج الراهب يعرض على الأسقف ، وكثيراً ما كان ينظر الأسقف بعين الرأفة في أمر الراهبة التي تترك الدير لتتزوج .

على أن الفقيه الأرمني « مختار جوش » (من القرن الثاني عشر) لا يزال يردد أن زواج الراهب في حكم الزنا أو في حكم الزواج الثاني ، ومن ثم نستحق على الراهب الذي يتزوج العقوبات التي توقع على الزاني أو على من يتزوج للمرة الثانية .

٤٨٣ - فالشريعة الأرمنية كالشريعة السريانية تحرم زواج الراهب أو

الراهبة ولسكنها لا تعتبره زواجاً باطلاً . ولذلك لا نجد أمراً بالمتقين الأرمن المطبق في مصر ، لمنع الترهّب .

٤٨٤ - الشريعة المارونية - أورد داود الماروني بالجموعة الشرعية

المارونية (القرن الحادي عشر) قرارات مجمع أنقرة ، ولكنه أدخل عليها بعض التحوير . وهو يوصي الأسقف بالرفق بالرهبان الذين يتركون الدير للتزوج .

فالشريعة المارونية القديمة لا تجعل من الترهّب مانعاً مطلقاً لعقد الزواج

وقد استمرت الأوضاع على هذه الصورة ، إلى أن انعقد المجمع اللبناني

في سنة ١٧٣٦ وقرر صراحة أن الترهّب قد يقوم مانعاً بحول دون الزواج ، متأثراً في ذلك بأحكام الشريعة الكاثوليكية الغربية ، على ما سيأتي .

٤٨٥ - الشريعة الفطنية - لم يورد ابن المال مانع الترهّب بين

الموانع التي تحول دون عقد الزواج على صورة مطابقة ، ولكنه يقصره على الحالة التي تكون فيها الزوجة راهبة . فالقسم الثاني عشر من أقسام الموانع عنده (وهي واردة بالفصل الثاني من الباب الرابع والعشرين) يتمثل في « الزيجة براهبة » . ومن ثم يبدو أن الزواج يكون باطلاً إذا تزوج الرجل براهبة ، ولا يكون باطلاً إذا تزوجت المرأة من راهب .

على أن ابن المال هو نفسه قد أورد بالباب العاشر الذي أفرد له الرهبان والراهبات (الفصل التاسع ص ١٠٩) : « فأما العذارى والذين تبتلوا يقول القديس باسيليوس في الخامس من قوانينه : إذا نذرت واحدة أن تكون عذراء وبعد ذلك تريد أن تزوج فإن ريجنها قبيحة » (المادة ٦٩) . وكما نقل قاعدة القديس باسيليوس ، نجد أيضاً ينقل القاعدة التي أقرها مجمع أنقرة في هذا الشأن ويقول (المادة ٧٢) : « وفي القانون الثامن عشر من قوانين أنقرة يقول : كل من جعل على نفسه أن يتبتل لله ولا يتزوج من الرجال والنساء ثم غدروا بذلك ولم يفوا بندبرهم فليعرض عليهم من التوبة مثل ما يفرض على من تزوج امرأتين وجمع بينهما وليتزوجا قانون الزناة . . . أقرى من جمع بين امرأتين تقبل له توبة إلا بعد ترك الثانية . وهكذا أيضاً الزناة هل تقبل لهم إلا بعد ترك الخطيئة والانزعال عنها . وبهذا القياس لا يقبل لمن قد ترهب ونكث توبته إلا بعد العودة إلى الرهينة ثانية والدخول في نيرها كسائر الرهبان » .

وهذه النصوص واضحة الدلالة على أن الزواج لا يكون باطلاً بل هو يكون قبيحاً أى مكروهاً وتترتب عليه عقوبات دينية تؤدى بالراهب إلى التوبة ، وإلى العودة إلى حال الترهيب . وقد عرفنا أن هذه هي الأحكام التي كانت قد تقررت بالمصادر المسيحية الأولى وقد نقلها ابن العسال عنها ، وضمنها مجموعته على أنها أحكام الشريعة القبطية . وما يؤيد ذلك أن مؤلف كتاب « الطب الروحاني » في الفقه القبطي قد اعتبر زواج الراهبة مكروهاً لا باطلاً ، خلافاً لما يبدو من كلام ابن العسال . (راجع كتاب الطب الروحاني ، ٥ : ١٥) . أما النص الوارد في باب موانع الزواج ، فيجب تفسيره في ضوء هذه النصوص ، وإن كان يمكن القول إنه قد ورد ضمن النصوص المنقولة عن كتاب قوانين الملوك ، وقد يكون ابن العسال قد تأثر فيه بالشريعة البيزنطية أو بالأحرى بنشرىمات الأباطرة الرومان .

٤٨٦ — أما عن زواج الراهب لا الراهبة ، فقد ورد بباب الزواج هو نفسه (المادة ٩ من الباب ٢٤ ، الفصل الأول) النص الآتي : « وأما الزيجة بعد نذر البتولية فقيحة » . (والنص منقول عن قواعد القديس باسيليوس) . ظاهر إذاً أن زواج الراهب ليس باطلاً ، بل هو فقط من الزيجات المكروهة . فالنص مؤيد بنص تال (المادة العاشرة ، المنقولة عن قرارات مجمع أنقرة ، القاعدة ١٩) : « وكل من يريد أن يكون بتولا ويكفوا إرادتهم خشكهم حكم من تزوج امرأتين » .

وقد جاء بباب الرهبان (الباب العاشر) نقلاً عن القديس أبيقانوس : « كل علماني أنذر الرهبنة ويرجع فليمنع القربان ستة أشهر . هذا لأنه لم يدخل

بعد في نير الرهينة بل إنما أنذر فقط . وأما من كان قد تسلم بالشكل الملائكي ...
ثم يمدد فيخله فقد خلع معه الإيمان ولا تقبل له توبة إلا بعد المدخول فيه ثانية »
(المادة ٧٠ ، ص ١١٠) ، ومنه يتضح أن النذر وحده لا يكفي في الشريعة القبطية
لقيام المانع ، بل إنه لا يقوم إلا بعد أن يكون الراهب قد لبس مسوح الترهيب .
(راجع ما قلناه في هذا الشأن عن الشريعة البيزنطية ، العدد ٤٧٨ ، فيما تقدم) .

على أن المانع هنا لا يؤدي أبداً إلى إبطال العقد ، وكل ما في الأمر أنه
يؤدي إلى توقيع العقوبة على الراهب ، أما العقد فصحيح وإن كان مكروهاً .
وقد نص على هذا الحكم صراحة ابن لقلق في قوانينه ، حيث قال : إن الزواج
يكون مكروهاً في حالات ثلاث ، والحالة الثانية منها ، هي « زيجة التاركين
رهبتهن » . (ص ٤٤١ من ملحق المجموع الصغرى)^(١) .

(١) وقد ذهب البعض (أحمد سلامة ، الأحوال الشخصية ، الكتاب الثاني ، ص ٤٤١
سنة ١٩٦١ ، ص ١٦٨ — ١٦٩) إلى أنه قد ورد قولان لابن السال الأول أن الزيجة
بعد نذر الترهيب ليبعة ... والقول الثاني أن من تزوج بعد نذر التولية حكمه حكم من تزوج
إمرأتين ، ومعنى ذلك أن الزواج باطل . والواقع أن لابن السال في ذلك قولاً واحداً
لا قولين . أما قوله إن الزواج بعد الترهيب يكون حكمه حكم من تزوج إمرأتين ، فلا يفيد أنه
زواج باطل . ذلك أن النصوص القديمة كلها قد أوردت هذا الحكم ولم تن عليه البطالان
ولكنها يفت عليه فقط وجوب توقيع عقوبة الزنا ، وقد ظهر ذلك لنا بوضوح عند استعراض
هذه النصوص في مختلف المذاهب .

وذهب البعض (محمد محمود نمر وأبني بقصر حيثي ، الأحوال الشخصية ، ص ٢٢٢ ،
وكذلك ، حلمي بطرس ، أحكام الأحوال الشخصية ، ص ٢٢٤) إلى أن رأى ابن السال
هو بطلان الزواج بعد الترهيب ، مستنداً إلى نفس النص ، وهو يعتبره مخالفاً للرأي لابن لقلق ،
وقد بينا ألا خلاف هناك . ويبدو أن هذا الخطأ مرده إلى ما جاء بهامش الخلاصة القانونية
(ص ٢٣ ، حاشية ٦) من أن زواج الراهب : « قد حرم في المجموع وجملة في الكرسي
(ابن لقلق) من الزواج المكروه » .

٤٨٧ — يخلص من النصوص المتقدمة أن الشريعة القبطية كالشريعة السريانية لا تجعل من الترهيب مانعاً من الموانع المبطلّة لعقد الزواج . على أنه قد ورد بكتاب الخلاصة القانونية (ص ٣٧) للايغومانوس فيلوتاؤس أن « الارتباط بشكل الرهينة فعلاً ... من الأسباب الموجبة للفسخ على كل حال سواء كان الاقتران يعلم وتراض أو بفش وجهالة إذ لا يجوز عقد الزواج الشرعي مع وجود أحد هذه الأسباب » . وهو قد أورد الإرتباط بالرهنه ضمن موانع الزواج (المادة ٤٦) ، ويقول فيه إنه « من الأسباب التي تمنع الزواج من قبل وتبطله لو اتفق حصوله » . على أنه يعود في باب الزيجات المكروهة ويذكر من بينها : « زيجة التاركى رهبتهم » (المادة ٤٧ / ثانياً) .

والظاهر أنه يريد أن يقول إن الزواج لا يكون صحيحاً إلا إذا ترك الراهب الرهينة ، فإذا تركها وتزوج كان زواجه مكروهاً . على أنه من المسلم أن زواج الراهب يستقيم حتى سقوط وصف الرهينة عنه . ولذلك فإن الحكم الأول يكون نوعاً من العبث . وقد جاء على لسان جرجس فيلوتاؤس تعليقاً على كلام الايغومانوس (ص ٣٤ ، حاشية ٢) : « وأما الرهينة فإنها تجعل لمجرد عقد الزيجة مادام الراهب أو الراهبة لا يطبق أحدهما الإبتعاد عن الزيجة » .

وصاحب الخلاصة يقول هو نفسه (ص ٣٥) إنه لو « نزل الراهب عن رهنه فعلاً ورغب الفريقان في الاستمرار فلله رئيس الشرعي أن يميز لها ذلك إذا كان صائباً » .

ويقول (في ص ٣٧) : « أما إذا كان الفش من جهة الرتبة كن تكون رتبته مانعة له من التزوج وتحققها رغبة في الزواج ، فإن كان ذو الرتبة راهباً

أو راهبة وبعد ظهور الأمر رغب الراهب أو المترهبة العودة إلى طقس الرهبنة وقبول التوبة ، فقد ذكر قبلاً أن الاقتران براهب أو راهبة مفسوخ . وإن كان لا يهوى العودة إلى طقسه الأول فقد يطل من الطقس الرهباني وصار أمر تجويز زيجته وعدمه مفوضاً لرئيس الكهنة . (راجع ما ورد بالمجموعة السريانية في هذا الشأن ، العدد ٤٨١ ، فيما تقدم) .

٤٨٨ - ولتلك يبدو من الواضح بالرغم مما قاله صاحب الخلاصة أن الترهّب ليس من الموانع المبطلّة للزواج في الشريعة القبطية ، وفعلاً لا نجد بالتقنين القبطي أثراً ما لمانع الترهّب .

وكل ما في الأمر أنه إذا أراد الراهب العودة إلى حياة الترهّب ، فلا يستطيع العارف الآخر منعه من ذلك . فالزواج ينقض في هذه الحالة بسبب حالة الترهّب . ولكن إذا شاء الراهب الإبقاء عليه فإنه يكون صحيحاً ، وإن ذكر صاحب الخلاصة أن حكمه يكون معاقفاً على قرار يصدر من رئيس الكهنة .

٤٨٩ - على أن الترهّب الطاريء بعد الزواج يعتبر في الشريعة القبطية من الأسباب المفضية إلى فسخ العقد ، بشرط موافقة الطرف الآخر ، كما هي الحال في الشريعة السريانية (راجع العدد ٤٨٠ ، فيما تقدم) . لا بل إن من الأسباب المسوغة لفسخ الخطبة ترهب أحد الطرفين ، وللخطيب الذي يرغب في الترهّب أن يفسخ بدون حاجة إلى موافقة الطرف الآخر .

يقول ابن العسال (المادة ٤٧ من الباب ٢٤) : « وإن آثر خطيب أو خطيبة الرهبانية بعد حمل المهر وأخذها فللخطيب أن يأخذ ما أعطاه ، وعلى الخطيبة أن ترد ما أخذته من غير ضعف » .

أما بعد الزواج ، فإن الزيجة تنفسخ إذا رغب أحد الزوجين في التهرب ، بشرط موافقة الآخر . فقد نصت المادة ١٢٣ من المجموع الصغرى على أن « الزيجة تنفسخ بثلاثة أمور ، أحدها : رهبنة المتزوجين برضاها معاً » . وقد ورد أيضاً بالمادة ١٢٤ نقلاً عن قوانين الملوك : « التزويج يتحل برهبانية المتزوجين معاً برضاها » .

وقد أكد ابن العسال شرط التراضى على الفسخ ، فى باب الرهبان ، حيث جاء نقلاً عن قرارات مجمع نيقية (المادة ٧) : « وإن كان له زوجة ولم ترد رهبانيته فلا يقبل وإن كان فى أذية ومشقة من امرأته وأراد النجاة والهرب منها فليقبل » . (ص ٩٧ من المجموع الصغرى) .

٤٩٠ — هذا وبما لا شك فيه أن حال التهرب على خلاف حال السكهنوت متجانس مع الحياة الزوجية ، ولذلك لا يستطيع الراهب أن يستبقى العلاقة الزوجية على ما كانت ، بعد تهربه . ويقول ابن العسال نقلاً عن قواعد باسيليوس فى باب الرهبنة (المادة ٥٣ ، ص ١٠٦) : « ومن ساكن المرأة من النساءك ويقول ما هذا شئ . يهمنى فيفترقان ويكونان كلاهما محرومين » .

٤٩١ — وما ورد باب العسال بشأن انقراض الزواج بسبب الرهبنة بعد رضا الطرف الآخر ، قد ورد مثله بقوانين ابن لقلق (ملحق المجموع ، ص ٤٤٢) ، وفى مصباح الظلمة لابن كبر ، وقد أخذ به أيضاً صاحب الخلاصة القانونية حيث قال (ص ٣٨ ، المادة ٧٧) : « السبب السابع (من أسباب الفسخ) : إذا ترهب الزوجان أو أحدهما برضاها معاً انفسخ زواجهما » . (وراجع أيضاً : المادة ١٠٧ ، ص ٤٧) .

ولذلك فإن التقنين القبطى الصادر فى سنة ١٩٤٨ قد تضمن هذا الحكم ،
فقالته المادة ٥٨ منه : « كذلك يجوز الطلاق إذا ترهب الزوجان أو ترهب
أحدهما برضاء الآخر » .

ولكن التقنين الصادر فى سنة ١٩٥٥ لم يدرج الترهيب بين الأسباب
المسوغة للطلاق . وقد ذهب رأى (الدكتور إهاب حسن اسماعيل ، انحلال
الزواج فى شريعة الأقباط الأرثوذكس ، ص ١٣١) إلى أن سكوت التقنين
الصادر فى سنة ١٩٥٥ عن ذكر الرهينة بين أسباب الطلاق لا يفيد أنها لم تعد
معتبرة سبباً مفضياً للطلاق . وهو قد أشار إلى حكم صادر من محكمة القاهرة
الإبتدائية فى ١٩٥٨/٣/١ (غير منشور) يقضى بأنه لا يقف فى وجه الاعتداد
بالرهينة عدم ورود هذا السبب ضمن الأسباب التى وردت بتقنين سنة ١٩٥٥ .

ونحن نرى أنه متى اعتبر تقنين سنة ١٩٥٥ صادراً عن هيئة تملك التشريع
فى شئون الطائفة القبطية الأرثوذكسية ، فإن صدور هذا التقنين مُنفِلاً لسبب
من أسباب الطلاق التقليدية يعتبر عدولاً من المجمع القبطى الذى وافق عليه ،
عن اعتبار الرهينة سبباً من أسباب الطلاق . ويجب ألا يغيب عن الذهن أن
الأصل فى الزواج التأييد ، وهو لا ينحل إلا على سبيل الاستثناء لأسباب وردت
على سبيل الحصر . فإذا استبعد سبب من الأسباب فى وقت من الأوقات ، كان
ذلك معناه حصر أحوال الطلاق فى دائرة الأسباب الباقية دون غيرها . وقد
يكون الفرض الذى توخاه واضعو التقنين الجديد هو سد الدرائع ، فقد يتراضى
الزوجان على فسخ الزواج بحجة الرهينة ، ويتوصلان من هذا الطريق إلى القضاء
على رباط الزوجية ، والأصل ألا ينقسم هذا الرباط من طريق الإقالة ولو توافق

الطرفان عليها . (راجع استئناف القاهرة ١٩٥٦/١٢/٥ و ١٩٥٦/١٢/١٢ —
قضاء الأحوال الشخصية للدكتور أحمد رفعت خفاجى و راجع لطفى جمعة ،
ص ١٢٨ إلى ١٣١) .

٤٩٢ — الشريعة الغربية — تبين لنا من دراسة مختلف الشرائع
الشرقية أن الترهب لم يعتبر فيها من الموانع المبطلّة للزواج ، اللهم إلا في الشريعة
البيزنطية وفي وقت متأخر . وقد كانت الشريعة الغربية هي الأخرى في مبدأ الأمر
لا تجعل من الرهينة مانعاً يحول دون عقد الزواج . وقد ورد صراحة في كتابات
آباء الكنيسة الغربية (القديس أغوستين) أن الزواج من الراهبة رواج صحيح .
ولكنهم في مرحلة تالية كانوا يذهبون إلى وجوب التفريق الجفائي ما بينها
وبين زوجها^(١) . وكذلك الراهب إذا تزوج فإنه كان يرتكب إثماً ولكن
زواجه لم يكن معقراً باطلاً . وفي أواخر القرن الخامس أمر البابا غريغوريوس
الأكبر بوجوب التفريق ما بينه وبين زوجته . والكنيسة الغربية تأخذ
بقرارات مجمع القبة ، ولكن عرفنا أن هذا المجمع قد اقتصرت قراراته على اعتبار
الراهب المتزوج في حكم الزاني فلم يقرر بوضوح بطلان عقد الزواج

على أنه في سنة ١١٣٩ عند ما انعقد مجمع اللاتران ، تقرر فيه صراحة
ولأول مرة بطلان زواج الراهب أو الراهبة وثأ كد ذلك في المجمع اللاحقة
ولا سيما في المجمع الذي انعقد بمدينة ترنتو من سنة ١٥٥٥ إلى سنة ١٥٦٣ .

(١) وقد صدر عن الإمبراطور جوفيان JOVIAN تشريع يقضى بفسخ نكاح الزوج بالعدوى
والأرامل القسرات *sacrae* أي التجلات وبغاي من يتزوج بأى منهن بغوية الإعدام
لا بل إنه حرم أولاده منهن من حق الإرث . وفي سنة ٤٥٨ قرر الإمبراطور ميجوريان
MAJORIAN أن النذر بالبطل الصادر عن تجاوزت سن الأربعين يحدث ثمة ، القانون .

٤٩٣ - والفقهاء الغربي على خلاف الفقهاء الشرقي يميز بين نوعين من الترهيب . وفي الواقع نجد المانع عند الغربيين يتمثل في النذر لا في الترهيب هو نفسه . على أنهم منذ عهد الفقيه جراسيان والفقيه لومبارد يفرقون ما بين النذر الرسمي والنذر البسيط . أما الأول فهو النذر بالتبطل الذي يصاحب الدخول في طائفة من طوائف الرهبان . ولا يشترط أن يكون الراهب قد لبس مosaic الرهبنة ، وإن كان ارتداء هذه الميوس يعتبر دليلاً على أنه قد دخل فعلاً إحدى الطوائف المنظمة . وهذا هو المانع المبطل لعمد الزواج في الشريعة الغربية . أما النذر البسيط الذي قد يصدر عن الشخص ولو عائلاً فلا يعتبر مانعاً من الموانع المبطللة للزواج وإن كان من يقدم على الزواج بعد صدور هذا النذر عنه يعتبر آثماً فتوقع عليه عقوبات متنوعة .

وقد تضمنت مجموعة الدكرينال (الصادرة في سنة ١٢٣٤) هذه التفرقة فاستقرت نهائياً في الشريعة الغربية ووردت بالتقنين الغربي الصادر في سنة ١٩١٧ (المادتان ١٠٥٨ و ١٠٧٣) .

٤٩٤ - الشريعة المطاوعية الشرقية - وقد انتقلت هذه التفرقة بين النذر الرسمي والنذر البسيط إلى الطوائف الكاثوليكية الشرقية التي كانت لاتعرف سوى النذر الرسمي الذي يصاحب الانخراط في سلك الرهبنة . أما النذر البسيط فلم يكن له أثر ما عتد هذه الطوائف جميعاً .

ومنذ سنة ١٧٣٦ تبني الجمع البابائي أحكام الشريعة الغربية وجمعتها سارية على الموارنة . وتوالت بعد ذلك الجامع الكاثوليكية الشرقية فاتبستها الطوائف الكاثوليكية المختلفة : طائفة الملكيين (مجمع عين تراز سنة ١٩٠٩) : وطائفة

السريان الكاثوليك (مجمع شرفه) : وطائفة الأرمن الكاثوليك (مجمع روما سنة ١٩١١) ؛ وطائفة الأقباط الكاثوليك (مجمع القاهرة السابق الإشارة إليه) .
وبمقتضى قرارات هذه المجمع يعتبر النذر البسيط مانعاً محرماً للزواج
أما المانع المبطل فهو فقط النذر الرسمى .

٤٩٥ — وقد قننت الإرادة الرسولية الصادرة في سنة ١٩٤٩ هذه الأحكام
وجعلتها بعد توحيدها سارية على جميع الكاثوليك الشرقيين ، أيًا كانت
طوائفهم .

تقضى المادة ٦٣ من التقنين الكاثوليكي الشرقى . وقد وردت في باب
الموانع المبطله ، بأنه « يحاول تقد الزواج باطلاً ذوو النذور الاحتفالية (الرسمية)
أى التى تبرز فى الترهيب الكبير ، وكذا من أبرز نذر العفة خارجاً عن هذا
المذهب إذا أضيققت إلى هذا النذر قوة إبطال الزواج بمرسوم خاص من الكرسي
الرسولى » .

٤٩٦ — أما النذر البسيط فتقرر بشأنه المادة ٤٨ — وقد وردت في باب
الموانع المحرمة — ما يأتى : « بند ١ — يحرم الزواج أولاً : النذر العمومى بحفظ
العفة الكاملة المبرز فى الترهيب البسيط أى الصغير : ثانياً : النذر الإفرادى بحفظ
البتولية أو العفة الكاملة أو العزوبة أو باستحال الحالة الرهبانية . كذلك النذر
الإفرادى بقبول درجة الشماس الرسائلى أو إحدى الدرجات الكبرى فى
الطقوس التى يلتزم بها الاكليريكيون بالمحافظة على العزوبة المقدسة منذ نيلهم
درجة الشماس الرسائلى ^(١) .

(١) يلاحظ أن الاكليريكيين لا يلتزمون فى الطوائف الكاثوليكية الشرقية المختلفة
المعروفة فى مصر بالمحافظة على العزوبة عند نيلهم درجة الشماس الرسائلى . ولذلك لن يعتبر نذر
بقبول درجة الشماس من الموانع المحرمة بالنسبة إليهم .

بند ٢ — إذا استثنى النذر الاحتفالى (الرسمى) أى النذر المبرز فى القربى الكبير ، فما من نذر آخر يبطل الزواج إلا إذا تقرر ذلك فى حق البمض بموجب مرسوم خاص من الكرسى الرسولى .

ومفهوم هذا النص أنه ما يصدر النذر عند الدخول فى إحدى طوائف الرهبان المعنية حسب إرادة الكرسى الرسولى ، فالأصل أن النذر لا يؤثر فى صحة عقد الزواج وإن كانت تقترب عليه آثاؤ أخرى غير بطلان الزواج .

٩٧ — والخلاصة أن الشريعة الكاثوليكية الشرقية على خلاف الشرائع الشرقية المختلفة ، فيما خلا الشريعة البيزنطية ، قد اعتبرت دخول الرهبنة مانعاً من موانع الزواج ، بحيث يصبح العقد باطلاً فيما لو صدر عن الراهب بعد صدور النذر عنه . أما غير الراهب ، فى الطوائف الكبرى المنظمة ، فلا يعتبر نذره مؤثراً فى صحة العقد هو نفسه .

وبالاحظ أخيراً أن النذر الرسمى الطارىء بعد انعقاد العقد يفسخه فى الشريعة الكاثوليكية ، إذا صدر النذر قبل الدخول بالزوجة لا بعده (المادة ١٠٨ من التقنين الكاثولىكى) .

٩٨ — التقنين البروتستانتى — لما كانت ملة البروتستانت تنكر الرهبنة ، فإن وجود هذا المانع غير متصور فى الشريعة البروتستانتية ، ولذلك فإن التقنين المطبق على طائفة الإنجليكان فى مصر جاء خلوّاً من أية إشارة إلى مانع القربى .

٤٩٩ — مرى تطبق أنظمة السرايع المحيطة بشأنه مانع الترهيب أمام
المحكم الوطني — من المعروف أنه « بالنسبة للتنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية
لمصريين غير المسلمين والمتحدثي الطائفة والملة ... تصدر الأحكام — في نطاق
النظام العام — طبقاً لشريعتهم » .

وقد يرد التساؤل عما إذا كان الترهيب يتجافى أو لا يتجافى مع النظام
العام في القانون المصري الوضعي ؟ عرضت لهذا الموضوع محكمة استئناف القاهرة
في حكم لها صدر في ١٥/٣/١٩٣١ فقالت : « القول بأن هذه المادة صورة
محصنة من الرق قياس مع الفارق لأن الشخص الذي يختار الرهبنة إنما يختارها
بمحض رغبته رغبة عن الدنيا وحياً في الانقطاع لعبادة الله وهو ليس إذاً رقيقاً
أو عبداً... » . وذلك بعد أن قالت إن «لله وائدي بعض الأحيان قوة القانون» .
وبلاحظ أن هذا الحكم قد صدر بصدد صحة نزول الراهب عن حقه في التملك ،
واعتبره جائزاً أخذاً بما استقر عليه العرف في شأن الترهيب حيث لا ترفيه المحكمة
بجفاء الحق من حقوق الشخصية ، وهو حق التملك . (المحاماة : ١٢ : ٧٤٤ : ٢٦٤) .

على أن هذه المحكمة قد أصدرت حكماً آخر في ٩/٤/١٩٣١ (المحاماة
١٢ : ٧٤٦ : ٣٦٥) ذهبت فيه إلى عكس هذا الرأي فقالت : « إنه وإن كانت
الطوائف غير الإسلامية متمتعة بحريتها في إدارة شئونها الدينية والمالية إلا أن ذلك
قاصر على العبادات والحكم في الأحوال الشخصية ولا يدخل فيها البحث في
ملكية ما يقتنيه الراهب ولا يمكن القول بأن الراهب يفقد شخصيته ويصبح غير
أهل للملك بدليل أنه يصلى عليه صلاة الجنائز عند دخوله الرهبنة . لأن ذلك
ما يسمونه بالموت المدني والقانون المصري لا يعترف بهذا النظام ... ولا يمكن

القول بأن الشخص الذى دخل الرهينة قد فعل ذلك بمحض رغبته لأن مسائل الحالة الشخصية من النظام العام التى لا يجوز التنازل عنها فليس لأى إنسان أن يتنازل عن شخصيته .

وقد صدر بعد ذلك حكم من محكمة النقض فى ١٤/٥/١٩٤٢ / القواعد القانونية ٣ : ٤٢١ : ١٥٥) ، انتصر للرأى الأول ، فقال : « لأن الرهينة نظام جار عند القلاوئف المسيحية فى مصر وقد اعترفت به الحكومة المصرية إذ اختصت الرهبان . . . ببعض المزايا فأعفتهم من الخدمة العسكرية ومن الرسوم الجزائية ، والقانون فى المادة ١٤ من الأمر العالى الصادر فى ١٣/٥/١٨٨٣ بترتيب اختصاصات المجلس الملى لطائفة الأقباط الأرثوذكس قد سرح بأن للرهينة نظاماً خاصاً يجب احترامه والعمل على نفاذ أحكامه المقررة له . ومن هذه الأحكام أن كل ما يقتنيه الراهب بعد انخراطه فى سلك الرهينة يعتبر ملكاً للبيعة التى كرس حياته لخدمتها . . . هذا الذى جرى عليه العرف الكهنسى ليس فيه ما يخالف أحكام القانون أو مبادئ النظام العام » .

٥٥٥ — ونحن نرى أنه لو اعتبر التهرب مخالفاً للنظام العام على أساس أنه ليس للشخص أن ينزل عن حق من حقوقه الشخصية كحق التملك ، وعلى اعتبار أن مسائل الحالة الشخصية من النظام العام التى لا يجوز النزول عنها بحال من الأحوال ، امتنع تطبيق أحكام الشرائع المسيحية فى شأن المناع المبطّل للزواج كما يمتنع تطبيقها بالنسبة إلى الحرمان من حق التملك . ذلك أن حق الزوج كحق التملك من حقوق الشخصية التى لا يمكن النزول عنها ، ولا يرد على ذلك — كما قالت محكمة استئناف القاهرة فى حكمها الثانى — أن مسائل

الأحوال الشخصية وحدها هي التي تخضع لأحكام الشريعة المسيحية ، ولذلك يلزم التفريق بين الحق في الزواج والحق في التملك ، بحيث يخضع الأول للشرائع لمسيحية ، ولا يخضع الثاني لها . فقد رأينا أن تطبيق الشرائع المسيحية في مسائل الأحوال الشخصية مقيد هو نفسه بقيد عدم مخالفة النظام العام .

ولا شك أنه في قانون وضعي يفصل ما بين الدين والدولة يتعين القول بأن نظام الترهيب يتجافى مع النظام العام . وهذا هو الحكم في فرنسا مثلاً . أما النظام القانوني المصري فقد اعتبر الدين عنصراً من عناصر الحالة المدنية وقد أقرت فواين الدولة بوجوب خضوع الشخص لأحكام دينه ، فيما يتعلق بأحواله الشخصية . لا بل أقرت هذه القوانين بوجود منظمات للرهبنة تتمتع بحقوق وامتيازات^(١) - في ظل مثل هذا القانون لا يمكن القول بأن نظام الترهيب يتجافى مع النظام العام . وهذا هو الرأي الذي انتصرت له محكمة النقض كما تقدم .

لذلك نرى أن النصوص المتعلقة بمانع الترهيب ليست نصوصاً عاجلة ، وعلى القاضي المصري أن يطبقها في الدعاوى التي تثار ما بين مسيحيين متحدين الطائفة والملة .

(١) وهذا معناه أن النظام القانوني المصري ينظم حياة أساسها الدين ، فهو غير متجاف إذاً مع النظم التي تفرضها الديانات والتي قد تتعارض مع أسس النظام القانوني في بلد ينتمي القانون على أسس مدنية بحتة .

§ ٤ - المسامع الرابع : الجريمة

١ - الزنا

٥٠١ - المصادر الأولى - منذ « العهد القديم » حرمت النصوص الزواج بالزانية ، فقد ورد بسر اللاويين (٢١ : ٧) : « امرأة زانية أو مدنسة لا يأخذوا ولا يأخذوا امرأة مطلقة من زوجها » . والنص كما هو ظاهر لا يفصر التحريم على الزانية بل يحمله شاملاً لسكل امرأة مطلقة أباً كان سبب تطليقها .

ويجىء العهد الجديد ، فيورد متى في إنجيله (١٩ : ٩) أن : « من طلق امرأته إلا لعل زناً وأخذ أخرى فقد زنى » ، ومن تزوج مطلقة فقد زنى » . ويقول بولس في إحدى رسائله (الرسالة الأولى إلى أهل كورنثس ، ٥ : ٩ - ١١) : « قد كتبت إليكم ألا تحالطوا الزناة ... أى إن كان أحد ممن يسمى أخاً زانياً ... فقتل هذا لا تأواكلوه » .

٥٠٢ - المجامع الأولى - تقرر القاعدة ١٩ من القواعد التى أقرها مجمع أنقرة فى سنة ٣١٤ أن الزانية وشريكها فى الإثم تلزمهما « التوبة » لمدة سبع سنوات . ونفصى المادة ٨ من قرارات مجمع القيصرية الجديدة (٣١٥ - ٣٢٥) بأن زوج الزانية التى اشتهر أمرها لا يجوز له أن يكون كاهناً ، فإذا كان من الكهنة وجب عليه أن يطلق امرأته وإلا خلعت عنه صفة الكهنوت ، كما تحلج عنه فيما لو تزوج ابتداءً بزانية .

٥٠٣ - المجموعات الأولى - وقد تضمنت مجموعة المراسيم الرسولية

ورجع تاريخها إلى القرن الرابع نصاً تنع زواج الزانية من الانحراط في ملك الكهنوت (القاعدة ١٧) ، كما تضمنت نصاً يقضى بتوقيع عقوبة الحرمان على كل من يجمع بين امرأتين أو يتزوج بامرأة طلقت بسبب الزنا . (القاعدة ٤٥) .

٥٠٢ — يخلص من النصوص المتقدمة أن الزنا إذا ارتكبه المرأة المتزوجة يكون جزاؤه الطلاق ، وذلك فضلاً عن العقوبات الدينية التي تنزل بها وبشريكتها في الإثم .

وإذا هي طلقت ، فإنه لا يجوز لرجل أن يتزوج بها ، بعد تطليقها لسبب الزنا ، فإذا كان كاهناً سقطت عنه صفة الكهنوت ، وإذا لم يكن من الكهنة نزلت به عقوبة الحرمان .

أ. الزواج هو نفسه ، فلم تقض هذه النصوص ببطلانه .

٥٠٥ — الشريعة البيزنطية — تأثرت الشريعة البيزنطية بأحكام القانون الروماني ، وإن كانت قد تقبلت الأحكام التي تضمنتها المصادر المسيحية الأولى .

في القانون الروماني ، يتنوع بموجب تشريع جوليا (حوالي السنة السابعة قبل الميلاد) زواج الزانية من شريكها في الإثم . وقد أصدر الإمبراطور جوستنيان في سنة ٥٥٦ مرسوماً يقضى صراحة ببطلان زواج الزانية من شريكها بشرط أن تكون قد رفعت عليهما دعوى الزنا . (مجموعة المراسيم المستحدثة ، ١٢ : ١٣٤) . ويلاحظ أن المنع مقصور على الرجل الذي ارتكب مع الزانية جريمة الزنا ، في حين أن المصادر المسيحية الأولى تجعل المنع مطلقاً ، فالزانية

لا يتزوجها أحد من الناس . عني أن الزنا عند الرومان كالزنا في المصادر المسيحية الأولى هو زنا المرأة لا زنا الرجل . فلما ارتكب الزوج الزنا مع امرأة غير متزوجة ، لم يكن لزنائه أثر ما ، بالنسبة إلى حقّه في الزواج .

٥٠٦ — وقد وردت بالكتابات الأولى لفقهائ الشريعة المسيحية البيزنطية نصوص تتضمن هذه الأحكام .

ففي قواعد باسيليوس أنه يجب على الرجل أن يطلق امرأته فيما لو زنت لثلاث بدنس بها ، أما إذا زنى الرجل فتلزمه التوبة ويبقى بعدها مع زوجته . (القاعدتان ٩ و ٣٩ من قواعد باسيليوس) ، لا بل إن باسيليوس قد نص بالقاعدة ٣٩ على أن الزواج الذي تعقده الزانية مع شريكها في الإثم بعد طلاقها يعتبر زواجاً باطلاً ، ولو تم هذا الزواج بعد انقضاء مدة التوبة . ولا شك أن هذا النص لا نجد له سنداً في المصادر المسيحية الأولى . وهو إلى ذلك يحمل المنع مقصوراً على صورة زواج الزانية من شريكها في الإثم دون غيره من الرجال .

٥٠٧ — وقد استقرت هذه الفكرة في الشريعة المسيحية البيزنطية ، فلما نجد الفقيه بلسامون (من القرن الثاني عشر) يقرر بدوره أنه لا يجوز للمرأة الزانية أن تتزوج بعد ارتكابها جريمة الزنا . أما الرجل الزاني فله بعد توبته أن يتزوج . ثم يأتي الفقيه بلاستارس BIASTARES ويصرح بأنه لا يجوز لمن اتهم بالزنا أن يتزوج بمن اتهمت معه بارتكاب هذه الجريمة ، ولو لم تثبت عليهما الجريمة . وللفرض أن الرجل هو شريك المرأة المتزوجة في جريمة الزنا . (راجع مؤلفه المسمى Syntagma) .

وأخيراً نذكر أن صاحب كتاب « دستور الأحكام » وهو من فقهاء الشريعة الملكية المتفرعة عن الشريعة البيزنطية ، قد ردد هذه الأحكام بكتابه المذكور ، نقلاً عن مؤلفات الفقهاء البيزنطيين .

٥٠٨ - ومن ثم يمكن القول بأن مانع الزنا قد وجد لأول مرة في الشريعة البيزنطية بعد تأثيرها بأحكام القانون الروماني . وهذا المانع يقوم في الشريعة البيزنطية ، في صورة زنا المرأة ، لا في صورة زنا الرجل . ثم إنه - كما استقر في الفقه البيزنطي - لا يتحقق إلا إذا كانت المرأة المتزوجة قد واقعتها فعلاً رجل غير زوجها . أما مقدمات الوطء فلا يعتد بها . ولذلك يقولون إن الزنا لا يكون مانعاً مطلقاً للزواج إلا إذا كان تاماً . ويلزم فيه إلى ذلك أن يكون زناً حقيقياً ، أي أن تكون المرأة في عصمة رجل آخر : كما يلزم فيه أخيراً أن يكون فعلياً ، أي أن يباشر الرجل المرأة وهو عالم أنها في عصمة زوج .

وقد ذهب فريق من الفقهاء البيزنطيين إلى اشتراط شرط رابع ، متأثرين في ذلك بتشريع جوستنيان . وهذا الشرط يتمثل في وجوب صدور حكم بالإدانة على الزوجة الزانية . وفي رأى أنه لا يلزم توافر هذا الشرط الأخير . هذا ويلاحظ أخيراً أن الحكم الصادر في دعوى الزنا يتضمن في العادة النص على حرمان الزوجة من حق التزوج بشريكها في الإثم . ولذلك يقوم المانع عند الجمهور بعد صدور هذا الحكم متضمناً النص على المانع .

٥٠٩ - وفي التقنين المطبق الآن في مصر على طائفة الأروام الأرثوذكس ، وردت المادة ٣ / و من باب اللوائح متضمنة أن من اللوائح القطعية للزواج : « الزنا بين مرتكبيه إذا كان هناك حكم صدر بشأنه وأثبتته » . ومنه

يتضح أن الزنا مانع مبطل لعقد الزواج ، وأنه لا يعتبر كذلك إلا بالنسبة إلى الزواج الذي يزعمه المرتكبان لجريمة الزنا . وبلاحظ هنا أنه على خلاف التقاليد التي استقرت في الشريعة البيزنطية ، يقوم المانع وفقاً لأحكام هذه المادة ، عند ارتكاب الرجل لجريمة الزنا . ذلك أن المادة ٣/ و لم تفرق بين زنا المرأة وزنا الرجل ، بل أطلقت الحكم ، فأصبح شاملاً لصورتى الزنا جميعاً . وعما يؤكد صحة هذا النظر أن المادة ٧ من التقنين قد أجازت الطلاق بسبب زنا المرأة أو زنا الرجل على حد سواء .

على أن التقنين يشترط لقيام المانع صدور حكم بالإدانة في دعوى الزنا ، فلا يكفي بمجرد التهمة ، وقديماً كانت استقرت الشريعة البيزنطية على أنه لا يلزم في الحكم أن يكون صادراً عن السلطة الدينية ، بل قد يصدر عن أية جهة من جهات القضاء . وظاهر أنه لا يشترط في الحكم أن يكون قد نص صراحة على منع الزواج بين مرتكبي الجريمة .

٥١٠ — على أن مجموعة الحق الماثلي المطبقة في الإقليم الشمالى ، لم تأخذ بهذا كله . فقد ورد بالمادة ٤٤ من هذه المجموعة أن « من ثبت عليه الفسق بامرأة محصنة أى ذات بعل لا يجوز له أن يتزوج بها فيما بعد » . وواضح أن هذه المجموعة حافظت على التفرقة التقليدية بين زنا الزوج وزنا الزوجة ولم تجعل من الزنا مانعاً إلا في الصورة الأخيرة . ثم إنها لم تشترط صراحة صدور الحكم بالإدانة في دعوى الزنا ، متى كان قد ثبت الزنا على الزوجة . على أن المانع مانع مبطل للزواج ، وهو يحول دون عقده فقط بين الزانية وشريكها في الإنم .

٥١١ — وقد حكمت محكمة استئناف الإسكندرية في ٢٩/١٠/١٩٥٩

(المجموعة الرسمية ، ٥٩ : ٣٩ : ٢١) أنه : « ليس في أحكام الشريعة الأرثوذكسية التي يدين بها الزوج ما يحرم الزواج من جديد على المطلقة لاقترافها الزنا » .

ولاشك في صحة هذا الحكم . فقد بينا أن الزنا في أحكام الشريعة المسيحية البيزنطية لا يعتبر مانعاً مطلقاً يحول دون زواج الزانية بأي رجل ، ولكنه فيها مانع نسبي يحول دون زواجها بمن اقترفت معه جريمة الزنا . وهذا هو المعنى الذي رمت إليه محكمة استئناف الاسكندرية .

٥١٢ — الشريعة الكلدانية — اقتصر مجمع النساطرة الذي انعقد في سنة ٥٨٥ على الإشارة إلى حكم الكاهن الذي يتزوج بامرأة سبق تطليقها بسبب الزنا (القاعدة ٢٣) .

على أن يشوع نخت (من القرن الثامن) يقول مسنداً إلى نص إنجيل متى إن المرأة المطلقة بسبب الزنا لا تستطيع أن تتزوج بأي رجل (كتاب الشرائع والأحكام ، ٢ : ١٤ : ١٧) .

وفي مستهل القرن التاسع قرر نيموطاؤس الأول أن المنع لا يقوم فقط في صورة زنا المرأة ، بل إنه يشمل أيضاً الصورة التي يرتكب فيها الرجل المتزوج جريمة الزنا (القاعدة ٤٤ من الكتاب الأول) . وهكذا يكون معنى الزنا قد اتسع لأول مرة في الشريعة المسيحية الشرقية بحيث يصبح جامعاً لزنا المرأة وزنا الرجل على حد سواء .

وقد استقرت هذه الفكرة نهائياً في الشريعة الكلدانية ، فقد أورد عبد يشوع (المتوفى سنة ١٣١٨) بمجموعته الشرعية القانونية التي لا تزال معتقدة

إلى أماننا هذه ، أن الزنا مانع مبطل لعقد الزواج ، فلا يجوز للرجل أن يتزوج بامرأة زانية بعد طلاقها ، كما لا يجوز للمرأة أن تتزوج برجل زان بعد طلاقه (المجموعة ، ١ : ٣)^(١) .

٥١٣ — ومن ثم يمكن القول بأن الفساطرة قد ذهبوا في اعتبار الزنا مانعاً من موانع الزواج إلى أبعد مدى ، فطالما عندهم لا يحول فقط دون زواج الزانية بمن اقترفت معه جريمة الزنا ولكنه يحول دون زواجها أيضاً بأي رجل آخر .

كما أن الزنا في الشريعة السكندانية ليس هو فقط الزنا الذي ترتكبه المرأة المتزوجة ، بل هو أيضاً الزنا الذي يرتكبه الرجل المتزوج ، ومن ثم يتمتع أيضاً على من زنى الزواج بأية امرأة ولو لم تكن شريكته في الإنم . والفرض ، كما هو مفهوم ، أنه قد انحلت الرابطة الزوجية التي وقع الزنا أثناء قيامها ، إما بسبب الطلاق أو بسبب الوفاة .

٥١٤ — الشريعة السريانية — وهذه التسوية بين الرجل والمرأة في باب الزنا قد انفردت بها الشريعة السكندانية دون سائر الشرائع الشرقية الأخرى . فالزنا في الشريعة السريانية هو زنا المرأة لا زنا الرجل .

وهناك نص يرجع تاريخه إلى القرن السادس يعتبر الزواج المفقود بين الزانية وشريكها زوجاً باطلاً ، وقد يبدو لذلك أن مانع الزنا عند اليعاقبة السريان مانع نسبي ، كما هي الحال عند البيزنطيين .

(١) لاحظ أن يشوع برلوت (قرن خامس) ذهب إلى أن التحريم لا يقوم إلا إذا كان من رتبة الزواج بزانية أو برجل ، عقيباً على السر والنيوك (القاعدة ٧) .

غير أن ابن المبرى قد أورد بمجموعته المعروفة (القرن الثالث عشر) نصاً يفيد أن الزواج يكون باطلاً ولو عقدته الزانية مع غير شريكها في الإثم .
(الهدى ، ٨ : ١) .

٥١٥ — ومن ثم يمكن القول إن مانع الزنا في الشريعة السريانية من الموانع المبطلّة المطلقة ، كما هي الحال في الشريعة الكلدانية ، مع مراعاة أن الزنا لا يدخل في عداد الموانع إلا إذا وقع من المرأة ، وهو الأصل الذي أخذ به الفقه البيزنطي وخالفه التقنين الصادر في سنة ١٩١٧ عن بطريرك الإسكندرية ، كما خالفه أيضاً الفقه الكلداني .

٥١٦ — هذا وقد ورد بالمادة ١٢ من التقنين السرياني أن من موانع الخطبة والزواج : « أن لا تكون (المرأة) مطلقة لأن كل من تزوج بمطلة يزني » .
ويبدو أن واضع التقنين قد ضلوا هنا النص الوارد بإيجال متى والذي سبقت الإشارة إليه . (راجع العدد ٥٠١) . وهو نص له سند في العهد القديم ، على ما سبق أن بينا .

ومفهوم هذا النص أنه يمتنع الزواج بمن طلقت لسبب الزنا ، كما يمتنع الزواج بمن طلقت أيضاً لسبب آخر غير علّة الزنا ، كما أن مفهوم هذا النص أن الزواج بالزانية يمتنع على شريكها في الإثم ، وعلى غيره كذلك . والمانع يعد لا يقوم إلا في صورة زنا المرأة أو ارتكابها لأي إثم آخر أدى بها إلى الطلاق .

وقد ذهب البعض^(١) إلى أنه يجب حمل هذه المادة على معنى أن المانع لا يقوم

(١) أحمد سلامة ، الأحوال الشخصية ، ٢ : ١٥٧ — ١٥٨ .

إلا إذا كان الطلاق بسبب الزنا . « فلا يعقل أن يكون قصدها ... كل مطلقة لأنها حينئذ تكون قد وقعت في تناقض غريب . » إذ هي تبسّج التطلق ، ومتى أباحته لا يصح أن تسلب المطلق حق الزواج مستقبلاً وإلا لكان هذا الحكم مخالفاً للنظام العام . »

ونحن نلاحظ أن النصوص القديمة قد فرقت بين الزانية والمطلقة ، واعتبرت المانع قائماً في الحالتين على اعتبار أنهما حالتان متميزة الواحدة منهما عن الأخرى ، وإن تداخلتا في بعض الأحوال . صحيح أن الفقه السرياني قد قصر المانع على صورة المرأة الزانية ونسكن نص التقنين قد عاد بالشريعة إلى مصادرها الأولى . أما القول بأن في منع الزواج بالمطلقة مخالفة للنظام العام ، فردود بأن الطلاق لا تعرفه بعض الشرائع المعمول بها في مصر وفي هذه الشرائع يظل الزوج محروماً من حق الزواج لمدة الحياة ، وإن كانت العلاقة الزوجية قد انقضت بالتفريق الجتافي . وإن كان هذا الحكم لا يتجافى مع النظام العام فإن حكم منع الزواج بالمطلقة يجب من باب أولى اعتباره غير متجاف مع النظام العام — لاسيما وأن القرض هو أن المطاوعة قد ارتكبت إنمّا ، وأن طلاقها كان جزاء ارتكابها لهذا الإنم . فإذا أمكن منع الزواج بسبب الزنا ، فما الذي يحول دون منعه إذا كان الطلاق بسبب آخر غير الزنا ؟

هذا ومن المفيد أن نعرف أن القانون المدني الفرنسي ظل إلى زمن غير بعيد (إلى سنة ١٩٣٠) يحرم الزواج بين المطلقين . وذلك معناه أن الطلاق كان يعتبر مانعاً نسبياً من موانع الزواج ، بحيث يتمتع بعده على المطلق أو المطلقة أن يعقد زواجاً جديداً مع الطرف الآخر في الزواج الأول .

٥١٧ - الشريعة الأرمنية - يقول الفقيه جوش الأرمي (من القرن

الثاني عشر) مستنداً إلى قرارات مجمع القيصرية الجديدة ، إنه لا يجوز للزانية أن تتزوج ما دام زوجها على قيد الحياة . ومفهوم هذا النص أنه يمنع الزواج على الزانية بعد طلاقها بسبب الزنا ، سواء من شريكها أو من غيره . ولكن إذا توفى الزوج المطلق ، كان لها أن تتزوج بمن تشاء .

على أنه ليس في كلام الفقيه الأرمي ما يشعر بأنها لو تزوجت فإن زواجها يكون باطلاً .

وفي الواقع لا نجد لهذا المانع أثراً في الشريعة الأرمنية ، باعتباره من الموانع المبطلّة لعقد الزواج .

وقد جاء التقنين الأرمي المطبق في مصر خلواً من أية إشارة إلى مانع الزنا . ومن ثم يمكن القول بأن الشريعة الأرمنية على خلاف الشرائع الشرقية المتقدمة لا تجعل من الزنا مانعاً من موانع الزواج ، سواء في ذلك أكان الزنا زناً المرأة أم زناً الرجل ، وسواء أراد الزاني أو الزانية التزوج من شريكه في الإنم أو من غيره .

٥١٨ - الشريعة المارونية - يقول الفقيه داود الماروني (القرن الحادي

عشر) إنه لا يجوز الزواج بامرأة زانية ولكنها بعد توبتها تستطيع أن تتزوج بمن تشاء ، بشرط أن يتم زواجها بغير حضرة الكاهن (كتاب الهدى ، ص ١٨٨) .

وعلى ذلك تكون الشريعة المارونية قد خفت بالشريعة الأرمنية في عدم اعتبارها الزنا مانعاً من الموانع المبطلّة لعقد الزواج ؛ هذا ولو كان الزنا زناً المرأة بل ولو كانت المرأة تريد الزواج بشريكها في الزنا .

ويلاحظ فقط أن هناك عقوبة دينية تنزل بها ، وأن زواجها لا يحتفل به .
كما يحتفل بزواج غيرها .

٥١٩ — الشريعة القبطية — يقول ابن لقلق في قوانينه : «ولا يتزوج ...
بالثابتة في الزنا المشهورة به » . (ص ٤٤١ من ملحق المجموع العفوى) .
ويفهم من هذا النص أن الزواج بالزانية محظور ، بشرط أن تكون المرأة
قد افتضح أمرها وثبت زناها . وهذا هو القيد الذي كان قد أورده مجمع القيصرية
على حظر زواج السكاهن بالزانية . (راجع العدد ٥٠٢ ، فيما تقدم) . وحظر
الزواج بالزانية ورد في ابن لقلق على أنه حظر عام شامل لشريكها في الإثم ولغيره
على حد سواء . وهذا هو الاتجاه العام الذي لستاه في مختلف الشرائع الشرقية ،
فيما خلا الشريعة البيزنطية ، وهو الاتجاه الذي أوجت به المصادر المسيحية الأولى .
والزنا في هذه الشرائع كلها فيما خلا الشريعة الكلدانية ، هو زنا المرأة لا زنا
الرجل ، وكذلك الحال في الشريعة القبطية .

٥٢٠ — وقد أورد ابن العسال بدوره مائع الزنا بين موانع الزواج ،
واعتبره القسم التاسع من أقسام الموانع . فهو يقول بالمادة ٤٠ إن من الزيجات
الممنوعة : « الزيجة بالتى ثبت عليها الزنا المطلقة لما يوجب الطلاق » . (ص ٣٣٤
من المجموع) . فالزواج بالزانية محظور على شريكها وعلى غيره ، بشرط أن يكون
قد ثبت زناها — كما هو الحكم عند ابن لقلق . ولكن ابن العسال يضيف إلى
الزانية ، المطلقة لما يوجب الطلاق ، وهذا هو الحكم الذي أورده التقنين السرياني ،
على ما سبق أن ذكرنا . ومنه يتضح أن المطلقة لسبب يوجب الطلاق
قد لا تكون زانية وإلا لما احتاج ابن العسال إلى ذكر حكمها جنباً إلى جنب مع

حكم الزانية . وهذا الحكم ، كما بينا من قبل ، حكم أوجت به النصوص الأولى التي وردت بالعهد القديم والعهد الجديد . على أنه حكم لم يأخذ به سوى ابن العسال والتقنين السرياني الحديث^(١) .

وإلى هنا يبدو أن الشريعة القبطية قد جمعت من زنا المرأة مانعاً مبطلاً لعقد الزواج ، شأنها في ذلك شأن الشريعة السريانية سواء بسواء .

٥٢١ — على أنه قد ورد بالمجموع الصفوى تعليق على نص المادة ٢٠ ، وهو تعليق فيها يبدو لابن العسال هو نفسه ، فقد وصف بأنه « حاشية أصلية » ، ويقول فيه واضعه ، إنه : « ورد في قوانين منسوبة للملك : لا يحل لأحد أن يتزوج مطلقة من زنا عاجلاً ، لكن حتى تتوب وتصح توبتها وثبت بالجيران ، وحينئذ تحمل زيجتها بغير كاهن وبحضور قيس لا أسقف » . ومفهوم هذه الحاشية أن الزواج بالمرأة الزانية ليس باطلاً ، بل كل ما فيه أنه بطل ممتنعاً إلى أن تمضي مدة التوبة ، فإذا ما مضت استطاعت الزانية أن تزوج بمن تريد ، على ألا يحتفل بزواجها كما يحتفل في الزواج العادي . وهذا هو الحكم الذي أخذت به الشريعة المارونية كما سبق لنا أن عرفنا (العدد ٥١٨ ، فيما تقدم) .

وقد اعتبر كذلك صاحب كتاب « الطب الروحاني » زواج الزانية مكروهاً لا باطلاً . (١٥ : ٥) .

ويبدو أنه قد جرى العمل على التسامح في زواج الزانية ، فقد ذكر جرجس فيلوتاؤوس عوض في شرحه للمجموع الصفوى (ص ٢٨٥) : « وكثيراً ما يكون الرجل مشتتاً على امرأته بأنها زنت وبقيم الأدلة ومع ذلك نرى في هذا

(١) راجع بالعدد ٥١٦ ما قلناه في عدم مجازة هذا الحكم لفكرة النظام العام .

الزمان بأن السلطة الشرعية تصرح لها بالزواج كما تصرح للرجل بين أن الكتاب لا يصرح مطلقاً للمرأة الزانية بالزواج إذ من يتزوج مطلقة يرتى .

٥٢٢ - على أن الإيفومانوس فيلوتاؤس قد أورد بالخلاصة القانونية مانع الزنا على أنه من الموانع المبطلّة لعقد الزواج . فهو يذكر بالمادة ٤٦ : « الزنا المشتهر الثالث » بين الأسباب التي « تمنع الزواج من قبل وتبطله لو اتفق حصوله » . (ص ٢٤) . وهو يستند في ذلك إلى قوانين ابن لقلق وإلى ما جاء بمقتون ابن المسال .

٥٢٣ - ولذلك لما صدر التقنين القبطى في سنة ١٩٥٥ أورد هذا المانع بين الموانع المبطلّة لعقد الزواج ، فنص بالمادة ٢٧ على أنه : « لا يجوز زواج من طلق لعله الزنا إلا بعد تصريح الرئيس الدينى الذى صدر الحكم فى دائرته » .
ويلاحظ أولاً على هذا النص أنه لم يقض بإعلان الزواج الذى يعقد بعد الزنا ، على صورة مطابقة . ولكن واضعى التقنين قد راعوا فيما يبدو ما كان قد جرى عليه العمل من الإذن بالزواج فى هذه الحالة^(١) فعلقوا صحة الزواج على صدور ذلك الإذن . والإذن يصدر كما يقول النص من الرئيس الدينى . والرئيس الدينى المختص هو الرئيس الدينى فى الجهة التى صدر الحكم بالطلاق داخل دائرتها . فالفرض أن الزنا قد أدى إلى الطلاق ، ونظرت دعوى الطلاق التى ثبت فيها الزنا أمام المجلس الملى المختص . والآن ، بعد إلغاء المجالس المليية ، يكون الرئيس الدينى المختص هو رئيس الجهة التى تدخل فى دائرة اختصاص محكمة الأحوال الشخصية « التى أصدرت الحكم بالطلاق . فإذا لم يستصدر الزانى

الإذن بالزواج من ذلك الرئيس الديني وعقد زواجه فلا ، وجب الحكم ببطلاق هذا الزواج^(١) . ولذلك يمكن القول إن من شروط قيام المانع في الشريعة القبطية عدم الحصول على إذن بالزواج من السلطة الدينية المختصة .

وقد سبق لنا أن عرفنا أن تقنين الأروام الأرثوذكس قد علق هو الآخر قيام المانع على صدور حكم مثبت للزنا صادر من الجهة المدنية أو الدينية . (راجع العدد ٥٠٩ ، فيما تقدم) . أما التقنين القبطي فيعلقه على صدور حكم بالطلاق لسبب الزنا . فالمادة ٢٧ من التقنين القبطي تفترض وقوع الطلاق بسبب الزنا . فليس الزنا المعتبر هو الزنا المشتهر الثابت ، ولكنه الزنا الذي أدى إلى الحكم بالطلاق . ومن ثم يمكن القول إنه في ظل هذا التقنين لا يتمتع الزواج بالزانية التي لم تطاق ومات عنها زوجها ، كما هو مقتضى أحكام الشرائع المسيحية الشرقية بوجه عام . والنص مقصور كما هو واضح على التطليق بسبب الزنا ، أما إذا كان قد حكم بالطلاق لسبب آخر موجب له ، فلا يقوم المانع ، — وذلك على خلاف ما كان قد ارتآه ابن العسال (راجع العدد ٥٢٠) . وعلى خلاف ما ذهب إليه التقنين السرياني .

٥٢٤ — وقد خالف أيضاً التقنين القبطي التقاليد الراسخة في الشريعة القبطية عند ما جعل المانع يقوم سواء أكان الزنا زنا الرجل أم زنا المرأة . فالمادة ٢٧ تمنع زواج من طلق لعله الزنا ، سواء أكان من الذكور أم من الإناث . وقد نصت المادة ٤٨ من هذا التقنين هو نفسه على أنه : « يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعله الزنا » . فالطلاق بسبب الزنا قد يحكم به على

(١) ويقول الدكتور أحمد سلامة (ص ١٥٧) : « وورأينا أن المحكمة لا تعطى الإذن . لأن دعاءه ينطوي بمسألة التولية الدينية بمكنية عن اتباعها » .

الزوج الزانى ويؤدى هو الآخر إلى قيام المانع في شخص الزوج الزانى .

٥٢٥ — ونلاحظ أخيراً أن المانع في التقنين القبلى مانع مطلق لا نسى بمعنى أنه يحول دون زواج الزانى أو الزانية بمن شاركه في مقارفة الإثم أو بغيره على حد سواء .

وبذلك يكون التقنين القبلى قد حافظ على ماجرت عليه الشرائع المسيحية الشرقية كلها ، فيما خلا الشريعة البيزنطية من اعتبار الزنا مفقداً لأهلية الزواج على صورة مطلقة .

٥٢٦ — على أن الزنا في الشريعة القبطية كالزنا في غيرها من الشرائع الشرقية هو الزنا الحقيقي أى زنا من تربطه بآخر صلة الزوجية . أما الزنا بالمعنى العام أى زنا المرأة غير المتزوجة أو الرجل الأعزب فلا يعتد به في باب الزواج .

ومع ذلك فقد ورد بابن العسال أنه لو زنت المرأة قبل زواجها ، فوجدها الزوج بعد زواجها ثيباً فقتلها بتهمة الزنا ، تطلق منه ، ولا تستطيع أن تتزوج بآخر . ولكن يلزم لذلك أن يكون « قوله الذى قذفها به حقاً ولم يجدها عذراء ولا لوالديها بيعة » (المجموع الصغرى ، المادة ١١٤ ، ص ٢٤٦) . فالزنا وحده لا يقوم به المانع في هذه الصورة . ولكن يلزم إلى ذلك أن يكون قد قذفها به الزوج وثبتت صحة التهمة بأن كانت ثيباً وليس لوالديها ما يدحض التهمة . فالعبرة هنا بالتدفع ، وكما يقول ابن العسال : « إن كان القول عنها قبيحاً ... نتكن ملهونة ولا يتزوجها آخر وتلزم بيتها حزينة ياكية لأنها زنت في بيت أبيها وفضحته » (١) .

(١) وهذا المسموع من قوانين الملوك . وقد رجع وانسحب فيها إلى التوراة . وتكون =

على أن ابن المسال لم يورد هذا المانع في باب الزواج ، ولا يبدو أن زواج الزانية في هذه الصورة يكون باطلاً .

٥٢٧ - الشريعة الغربية - كان الزنا في مبدأ الأمر ينظر إليه في الشريعة المسيحية الغربية على أنه إثم من الآثام . وكان من المحظور الزواج بالزانيات سواء أ كن قد ارتكبن الزنا وهن في عصمة زوج ، أم كن من الماهرات أو السراري . والزنا في هذه الصور يعتبر مانعاً محرماً لا مانعاً مبطلاً للزواج .

على أن الزنا باعتباره مانعاً محرماً قد تلاشى أثره مع الزمن وأصبح من السائغ أن نتزوج الزانية بمن تشاء بعد وفاة زوجها ، ذلك أن الطلاق غير جائز في هذه الشريعة ، ولو أمة الزنا .

٥٢٨ - وفي الواقع كان الفقه المسيحي الغربي لا يرى غضاضة في زواج الزانية بشريكها في الإنم ، ذلك أن زواجها منه يؤدي إلى تصحيح العلاقة ما بينهما ، إذ هي تصبح مشروعة بعد أن كانت غير مشروعة . ويستوى في هذا الحكم أن يكون الزاني هو الزوج أو الزوجة .

على أنه قد لوحظ أن العلاقة الآتمة بين الزوج الزاني وشريكه قد تؤدي إلى الاعتداء على حياة الطرف الآخر في العلاقة الزوجية بنية التخلص منه ، والتزوج بالشريك في الزنا ، فظهر المانع على صورة جديدة وفي الحدود التي يؤدي فيها إلى سد الفراغ . وهذا المانع في صورته الجديدة ليس مانع الزنا بالمعنى الصحيح . بل هو كما سماه الفقهاء مانع الجريمة .

تتبع الشريعة الإسلامية قولهم إنه إذا حصلت الفاقة بين الزوجين بسبب الإحراق فلا يجوز له أن يتزوجها ثانية حتى يكذب نفسه فيما رماها به من الزنا ، والتلاعن لا يجتمعان أبداً .

٥٢٩ - والمانع على هذه الصورة الجديدة مانع نسبي لا مانع مطلق .

وهو يشبه من هذه الناحية مانع الزنا في الشريعة البيزنطية ، ولكنه - على خلاف الشريعة البيزنطية - لا يقوم حائلاً دون زواج الزاني بشريكه إلا إذا صاحب الزنا ظرف آخر ، على ما سنرى .

٥٣٠ - والظرف الأول الذي يشكل مانع الزنا في الشريعة الغربية ،

هو قتل الزوج البريء . فالفرض أن هناك زناً وهناك قتلاً . ومؤدى هذا المانع أنه يبطل العقد الذي يعقده الزوج الزاني بعد قتل زوجته . وهو ما قضى به جمع من *MEUX* المنعقد في سنة ٨٤٥ وأخذ به الفقيه جراسيان .

وكذلك يقوم المانع إذا صاحب الزنا تواعد على الزواج بعد موت الزوج

الآخر . وهو ما قضى به مجمع تريبور *THURUN* المنعقد في سنة ٨٩٥ وأخذ به كذلك الفقيه جراسيان .

وقد أضاف البابا لوسيوس *Lucius* (١١٩١) صورة ثالثة وهي الصورة

التي يصاحب فيها الزنا الإقدام على إبرام عقد زواج آخر ، حال قيام الزوجية الأولى .

ففي هذه الصور الثلاث يعتبر المانع مبطلاً لعقد الزواج فيما بين الزوج الزاني

وشريكه في الإثم . أما الزواج بغير الشريك فجائز . ومن الواضح أنه في هذه

الصور جميعاً لا يتحقق المانع إلا إذا كان الزنا مقروناً بوصف آخر : فالزنا الذي

يحول دون الزواج بعد وفاة الزوج الآخر ، هو الزنا المصحوب بالقتل أو الزنا

المصحوب بالوعد أو أخيراً الزنا المصحوب بعقد زواج جديد .

وقد استقرت هذه الأحكام بمجموعة الدكريتال (١٢٣٤) وانتقلت عنها إلى تقنين سنة ١٩١٧ (المادة ١٠٧٥)^(١).

٥٣١ - الشريعة الطنولية الشرقية - وانتقلت أيضاً هذه الأحكام كلها إلى شرائع الطوائف الشرقية الكاثوليكية . فقد أخذ بها الجمع السرياني الذي انعقد في سنة ١٨٨٨ ؛ والجمع الماروني المنعقد في سنة ١٧٣٦ ؛ كما أخذ بها الأرمن الكاثوليك منذ سنة ١٩١١ ؛ والأقباط الكاثوليك منذ سنة ١٨٩٨ .

على أن جماع طائفة المليكين لم تعتبر الجريمة مانعاً من موانع الزواج على الصورة التي وردت في الشريعة الغربية - هذا إلى أن صدر التقنين الكاثوليكي الشرقى الموحد في سنة ١٩٤٩ .

٥٣٢ - التقنين الطنوليكي الشرقى - تنص المادة ٦٥ من التقنين الكاثوليكي الشرقى الواردة في باب الموانع المبطلّة على أنه : « لا يصح عقد الزواج بين الأشخاص التالية :

أولاً : من اقترف مع صاحبه زناً فتواعدا كلاهما بالزواج أو حاولا عقد الزواج نفسه ولو بإجراء مدنى فقط وهما مرتبطان بذات الزواج الصحيح .

ثانياً : من اقترف مع صاحبه زناً وقتل أحدهما زوجه بينهما كلاهما مرتبطان بذات الزواج الصحيح هـ .

(١) هذا ويلاحظ أن القانون المدنى الفرنسى كان يتضمن نصاً (المادة ٢٩٨) يقضى بمنع زواج من طلق بسبب الزنى بشريكه في الإثم . وهذا النص يردد الحكم المدنى كان قد قضى به يوم سنين ، على ما سبق أن عرفنا . وقد أُلغى هذا النص بموجب التشريع الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، ثم يعدل لاحقاً الزنا وجود في التقنين الوضعى الفرنسى . في الوقت الراهن .

٥٣٣ - ومن ثم تكون الشريعة الكاثوليكية الشرقية قد خالفت التقاليد المستقرة في مذاهبها المختلفة ، واعتبرت مانع الزنا قائماً فقط في الصور الثلاث التي يلابس فيها الزنا ظرف خاص . وفي الحقيقة لم يعد الزنا مجرد مانعاً من موانع الزواج عند الطوائف الكاثوليكية الشرقية ، بل إن المانع فيها أصبح في الواقع من الأمر هو مانع الجريمة لا مانع الزنا . على أنه في هذه الصور الثلاث يصبح حتماً مانعاً مطلقاً لا مانعاً محرماً بحسب (١) .

ويلاحظ أيضاً أن التقنين السكاوليكي الشرقي قد قضى على التفرقة ما بين زنا المرأة وزنا الرجل ، وسوى بينهما واعتبرهما جميعاً من الموانع المبطلّة ، متى توافرت في أي منهما الشروط المطلوبة .

(١) يقول الدكتور أحمد سلامة (الأحوال الشخصية ٢ : ١٥٨) : « ولئن فوّقنا هذه الشريعة (السكاوليكية) لا يكفي مجرد الزنا لتعريم الزواج بين من ارتكبه ، بل لا بد من أن يقترن الزنا إما بالتواعد على الزواج أو محاولة عنده وإما بتسل أحدكما زوجته . والواقع أن نص الإرادة الرسولية هذا ما يصح الوقوف أمامه . فذلك أن الإرادة الرسولية لا تنبئ التمليق ولو لمة الزنا . وكل ما هناك أنه يحس لزواج البهي أن يهجر زوجه الزاني مع بقاء وثاق الزوجية (المادة ١١٨/١) . ولئن منعنا الزواج بين الزاني وشريكه لن يكون مرده إلى الزنا وإنما إلى الارتباط برواح آخر » .

وسيدو أنه قد فاته أن مانع الزنا في الشريعة الكاثوليكية قد قام أصلاً للعلولة دون زواج الزاني بشرط ، بعد وفاة الزوج الآخر . فمن المسلم أنه لا ملائ في هذه الشريعة ، ومع ذلك فقد ظهر المانع ، كما قدمنا ، لإبطال الزواج اللاحق لوفاة الزوج الأول . وقد بينا أن المحكمة التي أدت إلى ظهور هذا المانع هي سبب التوائم وقسم الطريق على من يحاول من تزواج أن يبرم مع آخر اغتياله وزوجه . (راجع العدد ٥٢٨) .

وهو يقول (ص ١٥٩) : « حيث يقتل أحد الزناين وزوجه ، فإن المانع من الزواج يكون مع التأمل هو القتل وليس الزنا » . وفاته هنا أن القتل وحده لا يعتبر مانعاً في الشريعة الكاثوليكية إلا في حالة خاصة ، سوف يأتي شرحها ، حيث يكون القتل نتيجة لتدبير بين أحد الزوجين وبعض آخر . وفي هذه صورة لا يشترط فيها علاقة آتية بين المذنبين في جريمة القتل . أم في مانع الزنا فقد بلغ قتل من شريك الزاني دون أن يتم به زواج قتيل .

٥٣٤ - على أن الجامع المشترك بين هذه الصور الثلاث هو وقوع الزنا فعلاً . وهذا هو الشرط الأول لقيام المانع . ولا بد في الزنا أن يكون حقيقياً أى أن يقع من الشخص حال قيام علاقة الزوجية ، وأن يكون فعلياً ، أى أن يقع منه وهو عالم أن هناك علاقة زوجية تربط ما بينه وبين شخص آخر .

وأخيراً يلزم في الزنا أن يكون كاملاً أى أن يكون هناك اتصال جنسى كامل قد وقع من الشخص المتزوج ، مع غير الزوج .

٥٣٥ - أما عن شرط القتل ، فيتحقق إذا ما ارتكبت جريمة القتل أثناء قيام الزوجية . والقتل يجب أن يكون من فعل الزوج الزانى أو من فعل شريكه في الزنا . وقد اشترطوا أيضاً في القتل أن يقع بعد قيام العلاقة الآثمة بين الزوج الزانى وشريكه ، بحيث يكون القتل قد ارتكب بقصد تسييس الزوج بشريك القتل .

٥٣٦ - أما شرط التواعد على الزواج ، فلا يشترط فيه أن يكون سابقاً على قيام العلاقة الآثمة ، فقد يصدر الوعد بالزواج ، ثم يرتكب المتواعدان جريمة الزنا . ولكن يلزم أن يكون هناك تواعد جدى متبادل بين الطرفين على أن يتزوجا بعد وفاة الزوج الآخر .

٥٣٧ - وأما شرط الإقدام على زواج جديد ، فيتحقق إذا أبرم الزانى وشريكه عقد زواج أثناء قيام الزوجية الأولى . ولا يهم ما إذا كان هذا العقد قد تم قبل أو بعد قيام العلاقة الآثمة ، كما لا يهم ما إذا كان العقد قد عقد أمام جهة دينية أو أمام جهة مدنية ، أو ما إذا كان العقد عقداً باطلاً أو صحيحاً . على أن قيام

علاقة غير شرعية متصلة ما بين الزوج الزاني وشريكه لا يقوم مقام العقد أبداً ولا يتحقق به الشرط .

٥٣٨ — التقنين البروتستانتي — لا وجود لمانع الزنا بالتقنين البروتستانتي ، وإن كان الزنا الطاريء بعد عقد الزواج يصلح فيه سبباً للطلاق ، سواء أوقع من الزوج أم من الزوجة . (المادة ١٨ من التقنين البروتستانتي) .

٢ — القتل

٥٣٩ — لا تعرف الشريعة المسيحية الشرقية مانع القتل باعتباره مانعاً من الموانع المبطلّة لعقد الزواج .

كل ما هنالك أن الشريعة المارونية قد اعتبرت في وقت من الأوقات القتل مانعاً من الموانع المحرمة . وهو يقوم في هذه الشريعة إذا قتل الزوج زوجته أو الزوجة زوجها . ففي هذه الصورة يمتنع على القاتل أن يتزوج بعد ارتكابه لجريمة القتل . والمانع هنا مطلق لا نسبي . وقد أورده المجمع اللبناني بين الموانع المحرمة لعقد الزواج ، لا المبطلّة له . على أن هذا المانع قد تلاشى مع الزمن ، إلى أن صدر التقنين الكاثوليكي الشرقي الموحد الذي جعله مانعاً مبطلاً في صورة خاصة ، على ما سوف نعرف .

٥٤٠ — ولا أثر لهذا المانع في المجموعات الشرعية القبطية المتبعة ، وإن كانت المجموعات تذكر بين الأسباب المبوغة للطلاق الصورة الآتية : « إن دبرت المرأة على حياة زوجها بأي وجه كان أو علمت أن آخرين يحرضون على

ذلك فلم تظهره له « (ابن العسال ، المجموع الصغرى ، المادة ١٢٣ ، ص ٢٥٢) .
وكذلك (المادة ١٣٥ ، ص ٢٥٣) : « إن دبر الرجل على حياة المرأة بأى وجه
كان أو كان آخرون هذا رأيهم وعرفهم فلم يظهره لها » . (وراجع الخلاصة
القانونية ، المادة ٨٠ ، ص ٣٨ ، حيث ورد أن السبب السادس من أسباب الفسخ
هو : « إذا تحيل أحد الزوجين على إضرار حياة الآخر بأية وسيلة كانت أو علم أن
آخرين يسعون فى ذلك فيكتمه ولم يظهره لقرينه ثم انكشف الأمر وثبت ذلك
يفسخ الزواج ويقارق الخائن » ^(١) .

ويلاحظ أن « التدبير على حياة الزوج أو الزوجة » فى هذه النصوص
يفترض قيام الزوجية ، وهو فى هذه النصوص يعتبر سبباً للطلاق ، لا مانعاً من موانع
الزواج .

٥٤٩ - على أن التقنين القبطى الصادر فى سنة ١٩٥٥ قد خرج على
هذه التقاليد الموروثة واعتبر القتل لا التدبير من الموانع المبطللة لعقد الزوج هو
نفسه .

نص المادة ٢٧ من ذلك التقنين على أنه : « لا يجوز زواج القاتل بزوج
القتيل » . وقد ورد هذا النص فى باب موانع الزواج . ومنه يتضح أنه لو ارتكب
شخص جريمة القتل ، فإن زواجه بعد ذلك بزوج القتيل يكون باطلاً . وظاهر
أن المفروض أنه قد ارتكب جريمة القتل لأجل الوصول إلى الزوج بزوج القتيل .
على أن النص لا يتطلب قيام هذه النية عند القاتل . ومن ثم لا يجوز للمرأة أن

(١) وقد تضمن التقنين القبطى الصادر فى سنة ١٩٥٥ هذا السبب من أسباب الطلاق .
فقد نصت المادة ٥٣ على أنه : « إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد لإيذاء
إيذاء جسيماً عرض محتمل الخطر ، جاز للزوج المحي عليه أن يطلب الطلاق » .

تزوج بالرجل بعد أن تكون قد قتلت زوجته ، كما لا يجوز للرجل أن يتزوج
 بالمرأة بعد أن يكون قد قتل زوجها . وظاهر أن القتل هنا يرتكبه لا أحد الزوجين
 بل شخص أجنبي عنهما . ولا يشترط التقنين أن تكون قد قامت بينهما علاقة زنا .
 فإما القتل غير مانع الزنا ، لا بل إن النص لا يشترط التواطؤ ما بين زوج القاتل
 والقاتل ، على القتل . كل ما يتطلبه النص لقيام المانع هو أن يكون أحد طرفي
 الزواج المزمع هو القاتل والثاني هو زوج القاتل^(١) .

وظاهر أن المانع هنا مانع نسبي لا مانع مطلق . فالقاتل لا يفقد أهلية الزواج
 على صورة مطلقة ، ولكنه يفقدها فقط بالنسبة إلى زوج القاتل .

٥٤٢ — وقد عرفت الشريعة العربية مانع القتل منذ القرن الثاني عشر .
 فقد أضاف البابا سيلستان CELESTIN الثالث (١١٩١ — ١١٩٨) إلى الصور
 الثلاث الواردة بباب الزنا صورة رابعة يتحقق فيها مانع القتل بمعناه الكامل .
 ففي هذه الصورة لو فاسدت المرأة مع رجل آخر على قتل زوجها ، امتنع عليها بعد
 ذلك الزواج بشريكها في جريمة القتل — ولولم تكن قد ارتكبت معه جريمة الزنا .
 وقد استقر هذا المانع بمجموعة الدكر يتال ، ثم انتقل منها إلى تقنين
 سنة ١٩١٧ على صورة عامة بحيث تشمل حالة الزوج وحالة الزوجة جميعاً
 (المادة ١٠٧٥ / ثالثاً من التقنين العربي الصادر في سنة ١٩١٧) .

(١) تارن الدكتور أحمد سلامة (الأحوال الشخصية ، ٢ : ١٥٩) : « يمكن القول
 بأن هذا المانع لا يشترط حيث ثبت أن القتل لم يكن عمداً ولم يسبقه أي تقاض بين القاتل وزوج
 القاتل » . ونرى أن النص لا يتطلب سبق التقاض أو الاتفاق ، وذلك فإن غرضه يوجب
 تحقيق هذا الشرط بتقاضي مع النص . ولا شك أن تقنين قد أراد مسداً لما ذكرنا أن يجعل
 النص عاماً بحيث لا يستلزم تقاض لإحداث من المانع متدرجاً بأنه لا قصد إلى تزوج الزوج
 القاتل بعد ارتكابه لجريمة القتل .

٥٤٣ — وعنه انتقل إلى التقنين الكاثوليكي الشرقى الموحد الصادر في سنة ١٩٤٩ ، وهو التقنين المطبق الآن في مصر على مختلف الطوائف الكاثوليكية الشرقية .

تنص المادة ٦٥ فقرة ثالثة من التقنين على أنه لا يصح عقد الزواج بين الأشخاص التالية : ... « من تعاون مع صاحبه تعاوناً طبيعياً أو أدبياً فقتلا الزوج وإن لم يزن أحدهما مع الآخر » .

٥٤٤ — ومانع القتل يحقق في الشريعة الكاثوليكية الشرقية في الوقت الحاضر إذا كان الزوج أو الزوجة فاعلاً أصلياً أو شريكاً في جريمة قتل الزوج أو الزوجة .

على أن هناك شروطاً يجب توافرها ، فإذا كان الزوج أو الزوجة فاعلاً أصلياً لا يقوم المانع إلا إذا كان قد ارتكب الجريمة بناء على تحريض أو إتفاق سابق مع الشخص الذى يقوم المانع بالنسبة إليه . أما إذا ارتكب الجريمة بدون علم الطرف الآخر ، فلا حائل يحول دون زواجه منه . والنص حريص على أن يذكر أن معنى الاشتراك يتحقق ولو كان عبارة عن مجرد اشتراك أدبى ، ولذلك يكفي أن يكون القتل قد تم بناء على موافقة الشريك ونصيحته .

والقتل قد يرتكبه غير الزوج أو الزوجة ، وهنا يلزم أن يكون الزوج أو الزوجة شريكاً للقاتل ، بالمعنى المتقدم .

ومن شروط قيام المانع أن يكون القتل قد ارتكب بقصد التزوج بزوج القاتل .

على أن الشرط الأساسى لقيام المانع هو وقوع القتل فعلاً بناءً على هذا التدبير والاتفاق .

٥٤٥ — يتضح مما تقدم أن مانع القتل في الشريعة الكاثوليكية أضيق مدى عنه في التقنين القبطي^(١). فالقتل الذي يحول دون زواج زوج القتل وشريكه في جريمة القتل في الشريعة الكاثوليكية هو فقط ذلك القتل الذي يقع نتيجة الاتفاق والتدبير بين زوج القتل وشريكه . أما في التقنين القبطي فإن مجرد القتل وإن لم يسبقه اتفاق يكفي لقيام المانع .

هذا إلى أن القتل الذي أشارت إليه المادة ٢٧ من التقنين القبطي هو القتل الذي يرتكبه غير الزوج . أما القتل في الشريعة الكاثوليكية فقد يرتكبه الزوج وقد يرتكبه شريكه .

٥٤٦ — هذا وقد سبق لنا أن بينا (راجع الممدد ٥٣٣ ، بالحاشية) أن مانع القتل هو غير مانع الزنا المصاحب بالقتل . ففي هذا الأخير لا يكفي القتل وحده لقيام المانع . والقتل الذي يصاحب الزنا ويعتبر صورة من صور مانع الزنا لا يقوم به مانع القتل — ذلك أن القتل في هذه الصورة لا يطلب فيه أن يكون قد تم بناء على توافق سابق ما بين القاتل وشريكه ، ولا يقال إن وقوع الزنا

(١) يقول الدكتور أحمد سلامة (٢ : ١٥٩) : « وأما شريعة الكاثوليك فقد جاء نصها أقسى من مثيله عند الأقباط الأرثوذكس . فذلك أن المادة ٢٦ من الإرادة الرسولية قد نصت على أنه لا يصح زواج من تعاون مع صاحبه تعاوناً طبيعياً أو أدياً بقتل الزوج . والمنصود بالتعاون الطبيعي أو الأدي هو أن يكون كلا الشخصين فاعلين أو أحدهما فاعل والاخر شريك أو شريكين في جريمة القتل (٤) ... » ويبدو أنه قد اعتبر النص فاسياً لأنه لا يقتصر على منع الزواج فيما لو ارتكب غير الزوج جريمة القتل بل تشمل أيضاً الصورة التي يقع فيها القتل بفعل الزوج ! : والواقع أنه في كلا الحالتين لا بد من وقوع تدبير بين الزوج وشريكه في الجرم . وقد يباب على التقنين القبطي أن نصه لا يفيد أن القتل قد يرتكبه الزوج بالاتفاق مع شخص آخر . والنص يكون أول في هذه الصورة عنه في صورة ارتكابه الأجنبي للقتل دون الزوج ! !

يفترض هذا التوافق ، فقد يقدم الشريك على قتل زوج الزانية دون موافقتها .
وفي هذه الحالة يتنفع عليه التزوج بها لا بسبب مانع القتل ولكن بسبب مانع
الزنا^(١) .

وبين بعد ذلك أنه لو تم الاتفاق على القتل بين الزانية وشريكها ،
فإن الزواج يكون ممتنعاً لسببين إثنين وهما مانع الزنا ومانع القتل .

٣ - الخطف

٥٤٧ - الخطف جريمة نصت عليها المادتان ٢٩٠ و ٢٩١ من قانون
العقوبات . فالمادة ٢٩٠ تنص على أن : « كل من خطف بالتحيل أو الإكراه
أثني يبلغ منها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن » . ولكن المادة ٢٩١ تستدرك فتقول :
« إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجاً شرعياً لا يحكم عليه بمقربة ما » .

هذه الجريمة اعتبرت في بعض الشرائع المسيحية مانعاً من موانع الزواج ، على
ما سوف نرى ، والذي يجب لفت النظر إليه هنا هو أن الخطف شيء والإكراه
شيء آخر . صحيح أنه قد يدق التمييز ما بينهما في بعض الشرائع المسيحية ، إلا أن

(١) قانون الدكتور أحمد سلامة (الأحوال الشخصية ، ٢ : ١٦٠) : « وبطبيعة الحال
فإن وجود علاقة زنا بين مثل هذين الشخصين تقوم مقام التعاون على لقتل فتنم الزواج ،
إذ هي تمنعه حتى ولو لم يقتل بفشل ، فإن اقترنت منتهه بالأولى » . أما أن علاقة الزنا تمنع
الزواج ولو لم يقتل بقتل ، فقد صحيح . إذ أنه يلزم في هذه الحالة أن تكون مصحوبة
بتواعد أو محاولة علفه زواج بين الزاني وشريكه . وأما إن اقترنت بالقتل فإنها لا تمنعه
باعتبارها تعاوناً على القتل ولكنها تمنعه باعتبارها زناً موصوفاً ، وهي لا تقوم أبداً مقام
التعاون ، فقد بينا بالفتن أن الزاني قد يرتكب جريمة دون سبق لاتفاق عليها مع شريكه
في الزنا .

الأصل أن مانع الخطف يقوم لجرد ارتكاب جريمة الخطف بحيث لا ينتظر إلى أثره في رضا المرأة المخطوفة بالزواج . ولذلك فإننا لا نرى إدراج الخطف تحت معنى عيوب الإرادة ، باعتباره صورة من صور الإكراه أو باعتباره قرينة لا تقبل الدلائل العكسية على وقوع الإكراه . فالشرائع التي اعتبرت الخطف مانعاً قد رست إلى محاربة الزواج الذي يتم من طريق الخطف ، وهي عادة كانت متأصلة ومنتشرة في بعض البيئات . والقول بأن الخطف قرينة لا تقبل الدليل العكسي على وقوع الإكراه يتجافى مع ما هو مسلم من أنه يتحقق ولو كانت المرأة راضية بالزواج حقيقة وفعلاً^(١) .

٥٤٨ - المصادر الأولى - تضمنت مجموعة « المراسم الرسولية »

(سنة ٤٠٠) الإشارة الأولى إلى جريمة الخطف . فقد نصت القاعدة ٦٧ من القواعد الواردة بهذه المجموعة ، على أن من يخطف امرأة غير مخطوبة يلزمه أن يتزوجها ويمتنع عليه أن يتزوج بغيرها . والقاعدة تستند إلى ما جاء بالهدد القديم (سفر اللاويين ، ٢٢ : ٢٨) من أنه : « إذا وجد رجل فتاة عذراء غير مخطوبة فأمسكها واضطجع معها فوجدا : يمس على الرجل الذي اضطجع معها لأبي الفتاة خمسين من الفضة وتكون هي له زوجة من أجل أنه قد أذلها . لا يقدر أن يطلقها كل أيامه » .

وكذلك ورد « بالمجموعة الثانية » لأقليمنطوس (٨ : ٦) أن من أخذ

(١) ومع ذلك فقد جرى المؤلفون المصريون المحدثون على إدراج الكلام في الخطف تحت عنوان الإكراه . راجع حلمي بهرس (ص ١٨٦) حيث يقول : « مما يتصل بوصف نساء أرض الإكراه جريمة خطف النساء بالقوة أو بالاحتيال بقصد الزواج منهن » . ولنس المني : عمر وحبيشي (ص ١٧٠) ، وكذلك أحمد سلامة (ص ١٢٣) ، وأخيراً عبد الوهيد يحيى (ص ١٣٠) .

امراة غير متزوجة ونقلها عنوة يفصل بينهما ولا يباح له التزوج بغيرها ، ولكن عليه أن يتزوجها ولو كانت فقيرة .

وظاهر أنه ليس في هذه النصوص ما يفيد أن الخاطف يتمتع عليه أن يتزوج بالمرأة المخطوفة ، بل إنها على العكس تجعل من زواجه بها واجبا محتموا عليه .

٥٤٩ - وقد عرضت المجامع الأولى لجريمة الخطف ، ففضى مجمع أنقرة منذ سنة ٣١٤ بأن على الخاطف أن يرد المرأة التي خطفها إلى أهلها ، وإذا لم تكن مخطوبة تعين عليه أن يتزوجها متى رضى بالزواج أهلها . أما إذا كانت مخطوبة وجب عليه أن يردها إلى خاطبها ، ولو كان قد فض بكارنها (القاعدة ١١ من قواعد مجمع أنقرة) .

وقد ردد مجمع خلقيدونية في سنة ٤٥١ هذه الأحكام وقرر إزال اللعنة على الخاطفين .

ولكن ليس في قرارات هذه المجامع ما يفيد أن الخطف يحول دون زواج الخاطف بمن خطفها .

٥٥٠ - السريمة الكلدانية - تصدى المجمع الكلداني الذي انعقد في سنة ٤٨٤ لموضوع الخطف ، فقرر أن الزواج الذي يتم من طريق الخطف زواج غير مشروع وقضى بوجوب رد المرأة التي خطفت إلى من تكون هي في ولايته . أما الخاطف فقد فرض عليه المجمع بعض العقوبات الدينية ، وذلك فضلاً عن إلزامه بتعويض الضرر الذي تخاف عن الخطف . وقد عهد المجمع إلى الأسقف

بعممة تقدير هذا التعويض ، على أن يراعى في تقديره مركز كل من الخاطف والمرأة المخطوفة .

وقد استمرت عادة الخطف متفشرة في أوساط الناصرة مما اضطر الجمع السككدي الذي انعقد في سنة ٥٧٦ إلى العودة إلى موضوع الخطف ، فشدد العقوبات المفروضة على الخاطف بحيث تصل إلى حد الحرمان . على أن هذا الجمع لم يعرض إلا للخطف الذي يقع بالقوة ، ولذلك فإن الخطف لم يعتبر في قرارات هذا الجمع مانعاً دائماً بذاته ، متميزاً عن الإكراه الذي يعيب الإرادة .

٥٥١ - أما الفقهاء الناصريون ، فقد فرقوا ، بالاستناد إلى المصادر الأولى ، ما بين خطف المرأة المخطوبة وخطف المرأة غير المخطوبة .

ومن ثم يقول يشوع بخت (من القرن الثامن) إنه إذا اغتصبت المرأة المخطوبة بالرغم منها وجب ردها إلى خاطبها ، وعليه أن يتزوجها . ولكن إذا سم الخاطف باختيارها ، فلخاطبها الخيار إن شاء تزوجها وإن شاء تركها . فإذا أبى الزواج منها لا يجوز لها أن تتزوج بمن خطفها وإن جاز لها أن تتزوج بغيره . أما إذا كانت المرأة غير مخطوبة لأحد من الناس ، فلا حائل يقوم دون رواجها بخاطفها بعد أن يكون قد ردها إلى أهلها وكفر عن خطيئته . وهذا كله شرط رضاها ورضا أهلها كذلك . (يشوع بخت ، ٥ : ٣) .

ويستخلص من هذا النص أن المنع من الزواج بالخاطف لا يقوم عند الناصرة بسبب الخطف ، إلا إذا كانت المرأة المخطوفة قد سبقت خطبتها إلى غير الخاطف . والمانع عند قيامه يعتبر مانعاً نسبياً لا مانعاً مطلقاً ، ذلك أن أثره

مقصود على الخطاف دون غيره . أما في غير هذه الحالة . فلا مانع يحول دون زواج المرأة بخطافها ، وذلك بعد استيفاء مدة التوبة المقررة لجريئة الخطاف .

٥٥٢ — ويقول تيموطاؤس الأول في مجموعته (ويرجع تاريخها إلى سنة ٨٠٤) إنه إذا اختطف المرأة المخطوبة بالإكراه ، وجب ردها إلى خاطبها . ولكن إذا رضيت بالخطاف ، تمين توقيع عقوبة الحرمان عليها وعلى شريكها ، وهي لن تستطيع في هذه الصورة التزوج بالخطاف — ذلك أن حكمها يكون حكم الزانية . (القاعدة ٤٠ من قواعد تيموطاؤس) .

و يلاحظ أن هذا الفقيه لم يعرض للخطاف إلا حيث يرد على امرأة سبقت خطبتها إلى غير الخطاف . ومن المعروف أن الخطبة عند السكادان لها من القوة ما كان للاملاك عند الأقباط الأرثوذكس (راجع الجزء الأول من هذا المؤلف الممدد ٧٠ وما بعده) بحيث يمكن اعتبار المرأة المخطوبة في حكم المتزوجة . ولذلك يمكن القول بأن المانع الذي يحول دون زواج الخطاف بالمخطوبة هو مانع الزنا لآمانع الخطاف . وقد عرفنا (راجع الممدد ٥١٢ وما بعده ، فبا تقدم) أن الشريعة السكادانية تعتبر الزنا مانعاً مبطلاً للزواج ، على صورة مطلقة^(١) .

٥٥٣ — وأخيراً يأخذ بيد يشوع في المجموعة الرسمية للمتمدة لفته النساطرة (ويرجع تاريخها إلى سنة ١٣١٨) بالأحكام التي أوردتها تيموطاؤس ويضيف إليها حكم المرأة التي لم تسبق خطبتها . وهذا الحكم يقضى كما عرفنا بأن لا مانع يحول دون زواج المرأة غير المخطوبة بمن خطفها ، متى رخصت بذلك الزواج ورضى به كذلك أهلها (المجموعة ، ٢ : ١٢) .

(١) ومع ذلك يفهم من كلام يشوع بحث أن المرأة المخطوبة التي زنت مع خطافها تستطيع أن تزوج بغيره إذا شئت . وهذا هنا ما نحن نسي لا معنى .

٥٥٤ — يخلص من جميع ما تقدم من نصوص ، أن الخطف لا يعتبر في شريعة النساطرة مانعاً قائماً بذاته . فالزواج الذي يسقده الخاطف مع المرأة المخطوفة لا يكون باطلاً إلا إذا شابته الإكراه .

أما إذا رضيت به الزوجة ، فلا بطلان إلا إذا كانت المرأة مخطوبة لغير الخاطف . والبطلان هنا لا يرد إلى مانع الخطف ولكن إلى مانع الزنا .

وبذلك تكون الشريعة السكندانية قد التزمت في الجملة الأحكام التي تضمنتها المصادر الأولى .

٥٥٥ — الشريعة السريانية -- تقبلت أيضاً الشريعة الميريانية الأحكام التي تضمنتها المصادر المسيحية الأولى ، ولا سيما ما ورد بالمجموعة الثمانية لأفليمطوس وما نصت عليه القاعدة الحادية عشرة من قواعد مجمع أنقرة .

وقد تقدم أن هذه المصادر تقتصر على إخضاع الخاطف لبعض العقوبات الدينية ، وأنها لا تجعل الخطف مانعاً يحول دون عقد الزواج بالمرأة المخطوفة .

وإذ ذلك فإننا لا نجد بمجموعة ابن العبري التي وعت أحكام الشريعة السريانية ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث عشر — أية إشارة إلى الخطف باعتباره مانعاً من موانع الزواج .

وكذلك أشغل التحقيق السرياني الحديث الخطف عند استعراضه لموانع الزواج .

٥٥٦ — الشريعة المارونية — تضمنت مجموعة داود الماروني (ويرجع تاريخها إلى القرن الحادي عشر) نص القاعدة ١١ التي صدرت عن مجمع أنقرة بشأن الخطف .

وقد عرفنا أنها تقضى بإجوب رد المرأة التي خطفت إلى خاطبها ولو كان الخاطف قد فُض بكارتها .

ومن ثم يمكن القول إن الشريعة المارونية كالشريعة السريانية وكالشريعة الكلدانية لا تعرف مانع الخاطف . فالرد إلى الخاطف هو كل ما يترتب على الخاطف من جزاء ، إذا كانت المرأة قد خطبت قبل خطفها .

٥٥٧ — الشريعة الأرمنية — أورد غريغوريوس الأرمني ضمن قواعده نصاً يقضى بمنع « تنويج » المرأة التي خطفت ، إذا أُواد الخاطف التزوج بها . ويقول النص إنه يتعين على الخاطف أن يطلق سراح المرأة أولاً والمرأة بعد ذلك أن تتزوج من تشاء (القاعدة ٩ من قواعد غريغوريوس الملقب بالمضي) .

وفي سنة ٤٤٧ : انعقد للأرمن مجمع قرر فيما قرر (القاعدة ٧) أن على من خطف امرأة أن يردّها إلى أهلها . وقد فرض المجمع على الخاطف غرامة كما فرض عليه بعض العقوبات الدينية ، إذا ما حاول مباشرة المرأة بعد أن يكون قد عقد زواجه عليها . وقد صرحت القاعدة بأن للخاطف أن يتزوج بمن خطفها إذا رضيت هي بالزواج ووافق أهلها على الزواج . أما إذا لم ترض المرأة ، فإن الزواج يعتبر باطلاً ، وإذا ما دخل بها زوجها ، يكون حكمه حكم من جمع بين امرأتين .

وقد أورد الفقيه جوش الأرمني القاعدة ١١ من قواعد مجمع أنقرة ، وفسرها بما لا يخرج عما قرره مجمع سنة ٤٤٧ .

ومن ثم يمكن القول إن بطلان الزواج الذي يعقده الخاطف على من خطفها يرتكز في الشريعة الأرمنية على أساس الإكراه الذي يكون قد شاب

رضا المرأة ، أو على أساس عدم رضا الأهل بالزواج^(١) أما إذا توافقت جميع شروط الرضا ، فإن الزواج يكون صحيحاً . ذلك أن الخطف ليس بذاته مانعاً يحول دون عقد الزواج .

٥٥٨ - الشريعة القطبية - نقل ابن العسال بدوره القاعدة التي قررها مجمع أنقرة بشأن الخطف ، ولكنه أدخل عليها بعض التحوير . تقول المادة ٥٥ من المجموع الصقوي (ص ٢٣٧) : « وكل جارية تكون في حصن والديها أو في سلطان نفسها ، فخطبها رجل لنفسه وأجيب إلى زيجته وأكلوا وشربوا بعضهم مع بعض ، ثم إنه أملكها بعد ذلك ، وغصبها غاصب بشره وحيلة فباشرها غصباً أو بحيلة - فلترد إلى خطيبها الأول على أية حال كان ، أي إن آثر ذلك التزويج ، وإلا ألزم مفقدها بزيجتها ، إن لم يكن متزوجاً » .

وواضح أن ابن العسال لا يعرض للخطف إلا حيث يرد على امرأة قد سبقت خطبتها ، بل قد سبق إهلاكها إلى غير الخطاف . (راجع النص الذي نقلناه عن الفقيه الكلداني تيموطاؤس ، بالعدد ٥٥٢ ، فيما تقدم) . وحكم الخطف هو وجوب رد المخطوفة إلى خاطبها ، كما هو مقتضى قرار مجمع أنقرة . ولكن ابن العسال ، على خلاف النص الأصلي ، يجعل الخطاف بالخيار ، إن شاء تزوج وإن شاء ترك ، والفرض أن المخطوفة ، قد فسخ الخطاف بكارتها ، بالغصب أو بالحيلة^(٢) . وفي حالة تركها ، يلزم ابن العسال الخطاف بأن يتزوج من خطفها ، ما لم يكن قد سبق له الزواج بغيرها .

(١) يلاحظ أن الفقه الكلداني لا يجعل الخيار مغطى إلا إذا تم الخطاف يرصا المخطوبة . (راجع العدد ٥٥٩ ، في تقدم) .

على أنا سوف نرى أن الشريعة البيزنطية قد جمعت هي الأخرى الخيار بخطاف في جميع العصور . (راجع العدد ٥٦٥ ، فيما يلي) .

٥٥٩ - أما خطف المرأة غير المخطوبة ، فقد عرضت له « حاشية أصلية » وردت « ببعض نسخ المجموع الصغرى » (راجع حاشية الصفحة ٢٣٧) فقالت : « في قوانين إيبفانوس وغيره أن الزانى بالعدراء لا يتزوج بها إلا إن تركها خطيبها المتقدم إن كانت مخطوبة - وإن لم تكن فتى يرضى به أهلها ويلزم به بعد ذلك ولو كانت فقيرة وسمجة » .

وهذا هو مقتضى القاعدة ٦٧ من مجموعة المراسم الرسولية (راجع العدد ٥٤٨ . فيما تقدم) . وقد أوردناها فعلاً صاحب كتاب « الطب الروحاني » نقلاً عن الرواية الملكية .

٥٦٠ - ويلاحظ أن النصوص القبطية سريجة في أن الخطف قد يقع بقصد الفسق فقط لا بقصد الزواج ، والفسق قد يقع إما بالإكراه وإما بالحيلة . على أن الخطف يفترض انتزاع المرأة عن هي في ولايته ، إن كانت لا تزال تحت الولاية ، كما هو صريح النص الذى أوردته ابن العسال . ويتحقق أيضاً إذا ما كانت غير خاضعة لولاية ما ، بأن كانت « في سلطان نفسها » ، وانتزعها شخص عنوة واقتداراً .

٥٦١ - والخطف بعد ، في هذه النصوص كلها ، لا يقوم حائلاً دون عقد الزواج بين الخطاف والمخطوفة . كل ما يترتب عليه هو وجوب رد المخطوفة إلى خاطبها إن كانت مخطوبة . أما إذا لم تكن مخطوبة ، فإن زواجها بالخطاف ليس صحيحاً خصب ، بل هو واجب محتوم على الخطاف ، إذا لم يكن هو متزوجاً . وكذا يعتبر زواجها بالخطاف واجباً مفروضاً عليه ، إن كانت مخطوبة وآثر خاطبها التخلي عنها . وهذا الواجب مفروض على الخطاف ، وإن كان يرغب عن

الزواج بها بسبب فقرها أو قبحها . وهذا هو الحكم الذي ورد بالمجموعة الثانية لأقليينطوس ، وهي من المصادر المسيحية الأولى . (راجع العدد ٦٧ ، فيما تقدم) .
على أن رضا المرأة والأهل بالزواج شرط لا بد منه لصحة الزواج بالخاطف .
وقد ورد هذا الشرط صراحة بالحاشية المضافة إلى بعض نسخ المجموع الصفوى ،
على ما تقدم . (العدد ٥٥٩) .

٥٦٢ — وقد استقرت هذه الأحكام بالشريعة القبطية ، فقد جاء بكتاب
الخلاصة القانونية للإيفومانوس فيلوتاؤس (ص ١٦ ، المادة ٢٥) : « إذا أغصبت
بكر من إنسان ووقع بها قهراً أو اختياراً ، فإن كانت مخطوبة لآخر وارتضى بها
فهو أولى بزيجتها — وإن لم يرض خطيبها أو كانت غير مخطوبة من أحد أزم
غاصبها بزيجتها ، إن لم يكن متزوجاً ، بحيث يرضى به أهلها . فإن لم يتزوجها
سواء كان المانع من جهة عدم رضا أهلها أو كان بالنسبة لكونه متزوجاً ، يلزم
على أن يؤدي لها قيمة مهر أمثالها » . وجاء بحاشية الكتاب أنه حيث يلزم
بزواجها يتعين عليه هذا الزواج « ولو كانت فقيرة متبعة » .

٥٦٣ — ومن ثم يمكن القول بأن الخطف لا يعتبر في الشريعة القبطية
مانعاً من موانع الزواج . فهو إذا شكل إكراهاً أبطل الزواج على اعتبار أنه معدوم
لإرادة الزوجة ، لا على أنه مانع قائم بذاته مبطل للزواج . ولذلك فإن زواج
المخطوفة يصح قبالاً لرضيخت به هي ورضى به كذلك أهلها ، بعد زوال الإكراه .
ويلاحظ أن الزنا بالمرأة المخطوفة قهراً أو بالحيلة لا يحول دون زواج المخطوفة
بخطيبها الأول إذا أَرادها . وقد ذكر الإيفومانوس أن الفسق بها « اختياراً »
لا يحول كذلك دون زواجها بخطيبها إن أَرادها ، أو بمن خطفها ، إن لم يردها

مخاطبتها^(١). وقد يبدو هذا القول متجافياً مع ما سبق أن عرفنا من أن مانع الزنا في الشريعة القبطية من الموانع المبطلة لعقد الزواج (راجع العدد ٥٢٢ ، فيما تقدم) .

٥٦٤ — ولما كان الخطف لا يعتبر لذاته من موانع الزواج ، فقد أغفل الثنتين القبطي الحديث ذكره عند بيانه للموانع المبطلة لعقد الزواج .

٥٦٥ — الشريعة البيزنطية — إن من أقدم السكتابات التي يستند إليها الفقه البيزنطي ، قواعد القديس باسيليوس التي يرجع تاريخها إلى سنة ٣٧٩ . وقد أورد القديس باسيليوس الأحكام التي أوردتها المصادر المسيحية الأولى بشأن الخطف ، ولكنه يضيف إليها أن للخاطف الذي خطفت مخطوبته الخيار فله أن يتزوجها وله أن يمدل عن الزواج بها (القاعدة ٢٢) . وهذا الخيار قد انتقل عنه إلى الشريعة القبطية على ما عرفنا ، فقد نص عليه صراحة ابن العسال ، ونسبه إلى مجمع أنقرة . (راجع العدد ٥٥٨ ، فيما تقدم) .

٥٦٦ — ولما انعقد المجمع المالى المعروف باسم مجمع القبة بالقسطنطينية في سنة ٦٩١ — عرض لموضوع الخطف ، وقرر (القاعدة ٩٢ من القواعد التي أقرها مجمع القبة) فرض عقوبات شديدة على خاطفي النساء ، ومنها الحرمان . ولذلك كان يمنع عقد الزواج على الخاطف طوال المدة التي يعتبر فيها محروماً ، ولكن بعد استيفاء المدة ورفع الخطر ، لا حائل يحول دون زواج الخاطف بمن يشاء .

(١) فزون بما جاء عن الرضا بالفسق ، عند فقهاء الناصرة (العدد ٥٥١ ، فيما تقدم) .

٥٦٧ — هذه هي الأحكام التي كانت تأخذ بها الشريعة البيزنطية في عهدھا الأول ، وهي الأحكام التي أوردتها المجموعة الشرعية البيزنطية الأولى التي يرجع تاريخھا إلى القرن السادس . (راجع العدد ٣٧ من الجزء الأول من هذا المؤلف) .

ويمكن القول لذلك إن الشريعة البيزنطية لم تعرف هي الأخرى في عهدھا الأول ، مانع الخطف .

٥٦٨ — غير أن الشريعة البيزنطية تأثرت فيما بعد بالقانون الروماني تأثراً جماً يميز عن سائر الشرائع المسيحية الأخرى في شأن الخطف .

ذلك أن الإمبراطور قسطنطين ، كان قد أصدر مرسوماً يقضي ببطالان الزواج الذي يقدّمه الخاطف على المرأة المخطوفة ، سواء أكانت المرأة قد رضيت به أم لم ترض (المجموعة التيودورزية ، ٩ : ٢٤ : ١) . والنص على أن الزواج يكون باطلاً ولو رضيت به المرأة قد ارتقى بالخطف إلى مصاف الموانع المبطلة لعقد الزواج ، وميزه تمييزاً واضحاً عن الإكراه . وقد تنابعت من بعد قسطنطين التشريعات الرومانية التي ترمي إلى محاربة خطف الإناث ، فدخل تحت الحظر خطف الأرامل والراهبات ، فضلاً من خطف المذارى . (المجموعة التيودورزية ، ٩ : ٥٥ : ١) .

وأخيراً صدر عن الإمبراطور جوستينيان مرسوم يقضي بأن زواج الخاطف بمن خطفها زواج باطل ، ولو كان قد رضى به أهل المرأة : (مجموعة المراسيم المستحدثة ، المرسوم ١٤٣) .

وبذلك تكون قد استقرت الأوضاع على أن الخطف مانع قائم بذاته يحول

دون زواج الخاطف بالمرأة المخطوفة . وهذا هو مانع الخطف بالمعنى الصحيح الذى انتقل عن القانون الرومانى فيما بعد إلى الشريعة المسيحية البيزنطية .

٥٦٩ - منذ القرن السابع نجد المجموعة الشرعية البيزنطية المعروفة باسم « المجموعة ذات الأربعة عشرة فصلاً » (راجع العدد ٣٧ من الجزء الأول) تصدر مقتضاتاً لمرسوم جوستينيان الذى يقضى بإبطال زواج الخاطف بالمخطوفة . وقد سُوِّدَتْ نهياً أحكام القانون الكسى البيزنطى وأحكام القانون الرومانى الوضعى فى هذا الشأن على يد الإمبراطور ليون الفيلسوف الذى جعل الكنيسة البيزنطية تتقبل فكرة الخطف على أنه مانع من الموانع المبطللة لعقد الزواج (المرسوم ٣٥ من مراسيم الإمبراطور ليون ، ويرجع تاريخه إلى أواخر القرن التاسع) .

ولذلك فإن الفقهاء البيزنطيين اللاحقين أمثال إلسامون قد اعتبروا الخطف من مؤلفاتهم من الموانع المبطللة لعقد الزواج . وهم قد نصوا صراحة على أن الزواج بين الخاطف والمخطوفة يعتبر باطلاً ولو كان الزواج قد عقد بعد إطلاق سراح المرأة وردها إلى من هى تحت ولايته . والخطف يعتبر مانعاً من موانع الزواج عند هؤلاء الفقهاء ولو كان قد قصد به الزواج وأريد به التغلب على معارضة الأهل بسبب تفاوت الطبقة بين الخاطف والمخطوفة .

٥٧٠ - على أن الفقه البيزنطى قد اتجه فى العصر الحديث إلى أن مانع الخطف يزول بزوال الخطف . وذلك معناه أنه متى استعادت المرأة حريتها يصبح زواجها بمن سبق له خطفها جائزاً ، وهو الحكم الذى استقر كذلك فى الشريعة العربية ، على ما سوف نعرف .

وبقى بعد ذلك أن الخطف يعتبر لذاته مانعاً مبطللاً لعقد الزواج إذا ما انعقد

العقد والراءء تحت سلطان الخاطف . وهذا بالرغم من رضاها بالزواج رضاء حراً سليماً من جميع العيوب .

ومن ثم يمكن القول بأن الشريعة المسيحية البيزنطية قد خالفت جميع الشرائع المسيحية الشرقية الأخرى واعتبرت الخطف مانعاً مبطلاً لعقد الزواج .

٥٧١ - ويلاحظ أن المانع لا يتحقق في الشريعة البيزنطية إلا بتوافر شرطين اثنين ، هما : (أولاً) أن يكون المخطوف امرأة . فالخطف جريمة تقع على المرأة لا على الرجل . ولذلك لا يقوم المانع إذا خطفت المرأة رجلاً بحد التزوج منه ؛ (ثانياً) لا خطف إلا إذا انتزعت المرأة من هي في ولايته . فلو رضى الولي بالخطف لا يقوم المانع . كما لا يقوم المانع إذا كانت المرأة ولية أمر نفسها ورضيت بالخطف .

٥٧٢ - على أن التنبين المطبق في مصر على طائفة الأروام الأرثوذكس البيزنطيين ، لم يتضمن نصاً بشأن مانع الخطف . وكذلك لم يتضمن تقنين « الحق العائلي » المطبق على طائفة الأروام الأرثوذكس المليكين في سوريا نصاً بشأن هذا المانع .

ويبدو أن هذا المانع قد أهمل شأنه في التقنين الراهن ، لندرة حوادث الخطف ، في زماننا . وفي الواقع لا يتمتع كهنة الكنيسة الأرثوذكسية الملكية عن إجراء مراسم الزواج بين الخاطف والمخطوفة ، متى ثبت لهم رضاء المرأة بالزواج رضاء سليماً من العيوب .

٥٧٣ - السريعة الفريزية - نثرت الشريعة المسيحية الغربية هي الأخرى بالقانون الروماني ، في وقت من الأوقات . فقد أصدر مجمع مو MEAUX

الذى انعقد في سنة ٨٤٥ قراراً يقضى بإبطال زواج الخاطف بالخطوفة .

ولكن سرعان ما اتجه الفقه الغربي إلى اعتبار الزواج المقعود بين الخاطف والخطوفة صحيحاً ، متأثراً ببعض العادات التوارثة التي كانت تعتبر الخطف وسيلة للزواج بمن يمانع أهلها في زواجها .

ويقول الفقيه جراسيان (في القرن الثاني عشر) إن الزواج يكون صحيحاً بعد توبة الخاطف وإعادة المرأة إلى أهلها ، بشرط أن يرضى به هؤلاء . أما إذا لم يرض به الأهل فإنه يكون باطلاً ، ولوالدها أن يستردها ويزوجها بمن يشاء . وظاهر أن البطلان هنا مرده إلى عدم رضا الأهل . ولذلك فإن الخطف في نظر جراسيان هو انتزاع البنت من بيت والدها ، ويتحقق معنى الخطف عنده ولو كانت البنت راضية به ، متى كان قد تم بالرغم عن إرادة والديها .

٥٧٤ — وعند ما أصبح رضا الأهل غير مطلوب لصحة الزواج في الشريعة الغربية ، قالوا إن انتزاع الخاطف لخطوبته من بيت أبيها لا يعد خطفاً ولو تم بالرغم من إرادة الأب . وكذلك لا يتحقق معنى الخطف من باب أولى إذا كانت البنت بالغة وراضية به ، ولو انتزعت فعلاً من بيت أبيها .

بقيت الصورة التي تكون البنت قد انتزعت فيها من بيت أبيها بالرغم منها هي نفسها فباشرها الخاطف قهراً عنها . وقد انتهى الأمر بإباحة زواج الخطوفة بمن خطفها في هذه الصورة أيضاً ، بشرط أن تبدي رضاها بالزواج ، ولو ضمنياً ، وهي حرة طليقة . (قرار صادر عن البابا اينوسانت الثالث في القرن الحادي عشر) .

٥٧٥ — وبعد هذا التطور كان مانع الخطف قد اختفى تماماً من الشريعة

المسيحية الغربية ، فاكتمل فيها بمانع الإكراه المتولد عن الخطف .
ولكن الأساقفة الغربيين ثاروا على هذه الأوضاع ، وأدت ثورتهم
تلك إلى العودة إلى الأحكام السابقة . فقد انعقد مجمع ترنتو (سنة ١٥٤٥)
وقرر بناء على طلبهم أن الزواج الذي ترضى به المخطوبة يجب اعتباره زواجا
باطلاً ، مادامت هي تحت سلطان الخاطف .

وهذا هو الوضع الذي استقر نهائياً في الشريعة الغربية وتضمنته المادة ١٠٧٤
من التقنين الكاثوليكي الغربي الصادر في سنة ١٩١٧ بعد أن أضيفت إلى
صورة الخطف صورة احتجاز المرأة في مكان معين .

٥٧٦ - الشريعة الكاثوليكية الشرقية - أخذت مجامع الطوائف
الكاثوليكية الشرقية بالأحكام التي كان قد وضعها مجمع ترنتو بشأن الخطف .
فالأرمن الكاثوليك والكلدان الكاثوليك والسيريان الكاثوليك والأقباط
الكاثوليك والموارنة والملكيون الكاثوليك قد تبنتوا جميعاً في مجامعهم
المختلفة قرارات مجمع ترنتو فاعتبروا الخطف مانعاً دائماً بذاته مبطلاً لعقد الزواج
دون النظر إلى تأثيره في رضا الزوجة .

ويلاحظ أن المجمع الماروني قد اعتبر - خلافاً للشريعة الغربية - أن
الخطف يتحقق ولو كان قد تم لا بقصد الزوج ولكن بقصد الفسق بالمخطوفة
(المانع ١٤ من الموانع التي أقرها المجمع اللبناني) .

ويلاحظ أيضاً أن مجمع الملكيين الكاثوليك المنعقد في سنة ١٨٠٦ قد
أجاز للأسقف أن يرخص في زواج المخطوفة بالخاطف ، وفي الحقيقة ، لا يتطلب
هذا الزواج في الشريعة الكاثوليكية رخصة ، ولكنه يعقد بعد ثبوت إطلاق
سراح المخطوفة .

وأخيراً نذكر أن مجمع الملاك الكاثوليك المنعقد بالقدس في سنة ١٩٤٩
قد اعتبر الخطف — على خلاف ما جرى عليه جمهور الفقهاء الغربيين — متحققاً
ولو كان المخطوف رجلاً لا امرأة .

٥٧٧ — ولما صدر التقنين الكاثوليكي الشرق الموحد في سنة ١٩٤٩
توحدت الأحكام التي تلتزمها الطوائف الكاثوليكية الشرقية جميعاً . وقد تضمن
هذا التقنين نصاً مقابلاً لنص المادة ١٠٧٥ من التقنين الكاثوليكي الغربي ،
وهو نص المادة ٦٤ التي تقول :

« ١ — لا يمكن أن يقوم زواج بين الرجل الخاطف والمرأة المخطوفة بقصد
التزوج بها ما دامت في حوزة الخاطف .

٢ ... يزول المانع إذا قصات المرأة المخطوفة عن خاطفها ووضعت في مكان
أمين حر فرضيت بالتزوج منه .

٣ — في ما يخص بطلان الزواج ، يعادل الخطف ضبط المرأة عنوة أي إذا
ضبط الرجل المرأة عنوة بقصد الزواج في المكان الذي نقيم فيه أو الذي قصدته
بحريتها » .

٥٧٨ — وبمقتضى هذا النص المطبق الآن يكون الخطف معتبراً مانعاً من
موانع الزواج عند الطوائف الشرقية الكاثوليكية ، دون غيرها من الطوائف .

وهذا المانع يتحقق متى توافرت الشروط الآتية : (أولاً) أن يكون الرجل
هو الخاطف والمرأة هي المخطوفة . وبذلك يكون النص قد حسم الخلاف الذي
ثار في وقت من الأوقات عند الفقهاء الغربيين حول ما إذا كان الخطف يرد

أو لا يرد على الرجل . وقد سبق لنا أن عرفنا أن المسلمين الكاثوليك كانوا قد
استصروا في مجملهم الأخير للرأى المرجوح الذى يجعل الخطف متحققاً ولو كان
الخطوف رجلاً .

٥٧٩ - - (ثانياً) لا بد لتحقيق معنى الخطف فى الأصل أن تكون المرأة
قد نقلت عنوة من محل إقامتها إلى مكان آخر . ولا تهم المسافة التى تفصل بين
المكان الذى نقلت إليه والمكان الذى نقلت منه .

واسكن المادة ٩٤ قد جهات فى حكم الخطف احتجاز المرأة أى حبسها فى
محل إقامتها أو فى مكان كانت قد فصلت إليه بتطلق اختيارها .

٥٨٠ - - (ثالثاً) ولا يتحقق المسامح إلا إذا كان القتل أو الاحتجاز
قد وقعا عنوة واقتداراً ، أى بالرغم من الخطوفة .

فلو كانت المرأة قد نقلت من محل إقامتها ، وهى راضية ، لا يكون هناك
خطف . ولو كانت قد انتزعت منه فعلاً بالرغم من معارضة والديها . وقد عرفنا
أن هذا هو الرأى الذى انتهى إليه الفقه العربى بعد أن اختلف فيه شرط رضا الأهل
بالزواج .

وبلاحظ هنا أن المانع يقوم ولو كانت المرأة المخطوفة راضية بالزواج
مضى ثبت أنها قد انتزعت أو حجزت مرغمة .

٥٨١ - - وقد جرى البحث حول ما إذا كان الخطف يتحقق لو تم نقل
المرأة من محل إقامتها إلى مكان آخر من طريق الخيلة . والرأى الذى انتهى إليه
الفقه هو أنه لو توجهت المرأة بتطلق اختيارها إلى المكان الذى أعده لها الخاطف

بعد أن يكون قد احتال عليها لإقناعها بالانتقال ، لا يكون هناك خطف ولا يقوم المانع .

٥٨٢ - (رابعاً) ولا بد لقيام المانع أن يكون الخطف قد تم بقصد التزوج بالمرأة المخطوفة . أما إذا كان الرجل قد خطف المرأة بغية الفسق بها ، فإن المانع لا يقوم . وهذا هو الذى رجح فى النهاية ، وإن كان قد ذهب الجمع اللبائى إلى أن الخطف يعتبر ماساً مبطلاً للزواج وإن كان قد تم بقصد الفسق .

٥٨٣ - ولا يهم بعد توافر هذه الشروط الأربعة أن يكون الخاطف هو الزوج أو غيره ، متى كان الخطف قد تم بتحريض الزوج . ومن ثم يقوم المانع ليحول دون رواج من حرص على الخطف بالمرأة المخطوفة ، ولا يحول الخطف فى هذه الصورة دون زواج من نفذ الجريمة فعلاً بالمخطوفة .

٥٨٤ - ومتى وقع الخطف بشروطه المتقدمة ، قام المانع ، أى أن الزواج الذى أُراده الخاطف والذى كانت وسيلته إليه الخطف يعتبر زواجاً باطلاً ، إذا تم عقده أثناء وقوع المخطوفة تحت سيطرته .

ونود فنقول إن الفرض هنا أن المخطوفة قد رضيت بالزواج رضاً سائماً من العيوب . فالبطلان هنا لا يرد إلى الإكراه بل إلى جريمة الخطف .

٥٨٥ - ولكن متى أفرج الخاطف عن المخطوفة ورد إليها حريتها ، زال المانع ، فلا يعود هناك حائل يحول دون أن ترضى المرأة بالتزوج .

وهذا هو رأى الذى استقر فى النهاية فى الشريعة البيزنطية هى نفسها ، وذلك بالرغم من أن القانون الرومانى كان يبطل فى الأصل الزواج الذى يعقده

الخاطف بالمخطوفة ، ولو كان قد تم بعد استعادتها لحريتها .

٥٨٦ - ومانع الخطف مانع نسبي لا مانع مطلق . فالزواج الباطل هو فقط الزواج الذي يعقده الخاطف على المرأة المخطوفة . أما الزواج الذي يعقده الخاطف على غير المخطوفة ، وكذا الزواج الذي يعقده غير الخاطف على المخطوفة ، فصحيح .

٥٨٧ - الزنين البرونستى - لا أثر في التقنين البرونستاني للمانع الخطف بين الموانع المبطلّة لمقد الزواج .

فخر نسین

| الصفحة | الفترة |
|-----------|--|
| ٣ - | المان الثالث : السكهنوت أو الذهب ... ٥ |
| ١ - | السكهنوت ... ٥ |
| ١١٥ - ١١٣ | المصادر المسيحية الأولى ... ٥ |
| ١٤٦ | قرارات المجمع الأول ... ٧ |
| ١٤٧ | المعرف ... ٨ |
| ١٥٠ - ١٤٨ | الشريعة البيزنطية ... ٩ |
| ١٥١ | التقنين الجديد ... ١١ |
| ١٥٥ - ١٥٢ | الشريعة السكندرية ... ١٢ |
| ١٥٧ - ١٥٦ | الشريعة السريانية ... ١٣ |
| ١٥٩ - ١٥٨ | الشريعة المارونية ... ١٤ |
| ١٦١ - ١٦٠ | شريعة الأرمينية ... ١٥ |
| ١٧٠ - ١٦٢ | الشريعة القبطية ... ١٦ |
| ١٧١ | شريعة الكاثوليكية الغربية ... ٢٢ |
| ١٧٢ | شريعة الكاثوليكية الشرقية ... ٢٣ |
| ١٧٣ | التقنين الكاثوليكي لشرق ... ٢٤ |
| ١٧٤ | التقنين الروماني ... ٢٥ |
| ٢ - | الذهب ... ٢٥ |
| ٢٧٦ | المصادر الأولى ... ٢٦ |
| ٢٧٨ - ٢٧٧ | الشريعة البيزنطية ... ٢٧ |
| ٢٧٩ | الشريعة السكندرية ... ٢٨ |
| ٢٨١ - ٢٨٠ | الشريعة السريانية ... ٢٨ |
| ٢٨٣ - ٢٨٢ | الشريعة الأرمنية ... ٣٠ |
| ٢٨٤ | الشريعة المارونية ... ٣٠ |
| ٢٩١ - ٢٨٥ | الشريعة القبطية ... ٣١ |
| ٢٩٣ - ٢٩٢ | الشريعة الغربية ... ٣٨ |
| ٢٩٧ - ٢٩٤ | الشريعة الكاثوليكية لشرقية ... ٣٩ |
| ٢٩٨ | التقنين الروماني ... ٤١ |

الصفحة الفترة

مدى تطبيق أحكام الصراخ المسيحية بشأن مانع

٥٠٠—٤٩٩ ٢٢

الزمن أمام المحاكم الوطنية ...

٢ — ٤ — الناتج الرابع : الجزية ...

٢٥ ...

٥٠١ ...

٥٠٢ ...

٥٠٢—٥٠٣ ٢٥ ...

٥١١—٥١٠ ٢٦ ...

٥١٣—٥١٢ ٥٠ ...

٥١٦—٥١٥ ٥١ ...

٥١٧ ٥٢ ...

٥١٨ ٥٣ ...

٥٢٦—٥١٩ ٥٥ ...

٥٣٠—٥٢٧ ٦٠ ...

٥٣١ ٦٢ ...

٥٣٧ ٥٣٢ ٦٢ ...

٥٣٨ ٦٥ ...

٥٤٦—٥٣٩ ٦٥ ...

٥٤٧ ٧٠ ...

٥٤٩—٥٤٨ ٧١ ...

٥٥٤—٥٥٠ ٧٢ ...

٥٥٥ ٧٥ ...

٥٥٦ ٧٥ ...

٥٥٧ ٧٦ ...

٥٦٤—٥٥٨ ٧٧ ...

٥٧٢—٥٦٥ ٨٠ ...

٥٧٥—٥٧٣ ٨٣ ...

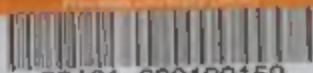
٥٨٦ ٥٧٦ ٨٥ ...

٥٨٧ ٨٩ ...

Library of



Princeton University.



32101 080199159